الجلسة الواحدة والأربعون بعد المائتين

- **التاريخ:** الثلاثاء 27 شعبان 1422 (2001/11/13)
- **الرئاسة:** السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت:** ثلاث ساعات وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال
- **جدول الأعمال:** الأسئلة الشفهية

❖❖❖

السيد عادل المعطي رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أفتتح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أخبر المجلس بما جد من مراسلات.

الأسئلة الكتابية والشفهية التي توصل بها المجلس من 30 أكتوبر إلى 13 نوفمبر 2001.

عدد الأسئلة الشفهية 39 سؤال.

عدد الأسئلة الكتابية 18 سؤال.

عدد الأسئلة التي تم تحويلها سؤال واحد

عدد الأسئلة التي تم سحبها سؤال واحد.

وتوصلت الرئاسة باستقالة المستشار عمر الكردودي من فريق الاتحاد الدستوري وانتمائه الى فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن وكما توصلت الرئاسة برسالة من السيد حسن أبو العز يخبر من خلالها عن تقديم استقالته من الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، والتحاقه بفريق الحركة الوطنية الشعبية، كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد عبد العزيز القريعة رئيس فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، يلعن من خلالها تغيير اسم الفريق الذي أصبح يحمل اسم فريق الإتحاد الديمقراطي، كما أخبر المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مع جلسة ثانية تخصص للدراسة والتصويت على مشروعي قانوني الأول يتعلق بالمسطرة المدنية، والثاني يقضي ولتغيير وتتميم الظهير الشريف المتعلق باحداث المكتب الوطني للكهرباء.

قبل الشروع في تناول دراسة جدول الأعمال، فقد توصلت الرئاسة بطلبات إحاطة، إحاطة المجلس بالقضايا الطارئة من عدة فرق، من الفريق الإستقلالي الكلمة للسيد رئيس الفريق السي عبد الحق التازي، والموضوع حول أسرة التعليم.

السيد المستشار عبد الحق التازي:

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

إن الفريق الإستقلالي للوحدة والتعاون بمجلس المستشارين يبلغ المجلس الموقر أن الحكومة، كانت وقعت تصريحا مع الجامعة الحرة للتعليم التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والنقابة الوطنية للتعليم التابعة للكونفدرالية الديمقراطيج للشغل يوم الأحد 10 دجنبر، وكان كذلك اتفاق مع الجامعة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل، يوم الاثنين 11 دجنبر 2000، وتم خلال هذا الالتزام أن الحكومة في شخص السيد وزير التربية الوطنية، وقع باعتباره ممثلا للحكومة على هذا الاتفاق، وذلك من أجل إنجاز قانون أساسي ونظام للتعويضات بتوافق مع يتم تطبيقه ابتداءا من فاتح يناير 2002، وعلى مدة أقصاها 4 سنوات وعلى إثر ذلك ثم توقيف إضراب يومي 13-14 دجنبر 2000 وفعلا ثم إنجاز هذا القانون وأيضا نظام التعويضات خلال الفترة من سنين يناير 2001 ونهاية شهر يوليوز من نفس السنة.

حيث تم عقد جلسة نهائية، إلا أنه تبين فيما بعد وبعد الاتصالات التي قامت بها النقابات التعليمية، وبعد الندوة الصحافية التي عقدتها يوم 15 أكتوبر 2001أن هناك من بين الوزارات ذات الإهتمام وخاصة وزارة المالية والاقتصاد والخوصصة والسياحة أن هذه الوزارة لا علم لها بهذا الأمر، أو هكذا قالت، الذي أدى بالنقابات الى الدخول في مسلسل نضالي، يبدأ بإضراب لمدة 45ساعة يومي 13و14نوفمبر يعني اليوم وغدا، مما ينبغي استخلاصه هو التنويم المقصود حتى للحلول التي وقع عليها الاتفاق وذلك بغاية كسب الوقت وتعويض المصداقية النقابية للإهتزاز مادامت الوزارة المعنية غير قادرة على أن تكون لها المصداقية، إننا من هنا نؤكد أن النقابات التعليمية التي تعودت على تأكيد حضورها، لم يكن مقالا منها أو مزايدة ولكنها تتعرض منذ سنة 96، وبالضبط منذ التوقيع على تصريح مماثل مع الحكومة السابقة المؤرخ في 12 أبريل 96 إلى محاولات مقصودة الغرض منها تشويه صورتها، وهذا ما يجعل هاته النقابات في واجهة النضالات المستمرة في اتجاه تخليق السلوك الحكومي إزاء مناضل الأسرة التعليمية، التي يقع التصور فيها الى حد التشويه، ومن هنا نضيف أن ماتتعرض له الأسرة التعليمية هو جانب آخر يضاف إلى جوانب الإخلال بتنفيذ بنود اتفاقيات فاتح غشت 96 وكذلك اتفاق 19 محرم 1421 أنها مأساة ديال هاذ الحوار اللي كيتول عنه التفكير على إجراءات إضعاف الصوت النقابي، وهذا هو ما...، وتعلن عن النضال المطلق للأسرة التعليمية في نضالها عن قراراتها وعن مصداقية نقابتها، المناضلة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا السيد الرئيس،

الآن أعطي الإحاطة التالية لفريق المعارضة فليتفضل، أحد السادة المستشارين لإلقاء الإحاطة.

السيد المستشار: سعيد التادلاوي.

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

في الحقيقة الإحاطة ديالنا، تصب كذلك ديال طرف المعارضة، في نفس الاتجاه اللي جافيه الأخ السيد رئيس الفريق الأغلبية للحكومة، حنا غادي نكتفيوا أنه السيد الرئيس تكلم عن اتفاق، والاتفاقية هي بمثابة عقد، والعقد شريعة المتعاقدين حنا كنعرفوا أسرة التعليم وكيفاش كتعاني، وإيلا ألذاكرة ديالي ماخانتنيش تا الاتحاد المغربي للشغل راه موقع هاذ الاتفاقية مشي غير الكونفدرالية وGTMJ لأن مقلتوهش فأسرة التعليم هذا حق دستوري ولكن كان على الحكومة، حكومة التناوب والشفافية وحقوق الإنسان إلى ماغير ذلك، انه على الأقل تحترم التزاماتها، واتعفي هاذ التعليم الأساسي وهاذ الوليدات الصغار من هاد 48 ساعة في هاد الظروف، وهما على أبواب الامتحانات والعطلة قربت، هادي اتفاقية والناس اتفقوا، ووقعوا الحكومة كاين تضامن إلا هاذ الحكومة شي في خبارو وشي مافي خباروش هذا شغلهم، ولكن كانوا يخدوا الأمر بجدية، ويعاود يتفاداوه كيفما تفاداوه، ديال 13و14 ديال السنة الفارطة ولكن مايخلوش الامور اللي هي عليه، فنحن من فرق المعارضة نستنكر موقف الحكومة كمت نساند الاخوان من أسرة التعليم، سواء النقابات الحرة للتعليم والاتحاد المغربي للشغل، في هذا الموقف اللي هما فيه الآن، واللي هو في الحقيقة إلا حق مشروع، آش كيطلبو هاذ الناس؟ يتطلبوا التعويضات ديلهم والقانون الأساسي ماكيطلبوش شي حاجة أخرى، هذا من حقهم تيكون عندهم قانون أساسي وياخذوا التعويضات اللي تفقوا عليها، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد سي سعيد التدلاوي،

الإجابة التالية:

السيد المستشار إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

لقد طلبت نقطة نظام لإثارة نقطة أساسية تتعلق بتعامل الجكومة مع بعض الأسئلة، والتي تكتسي أهمية خاصة، فلقد طرحنا سؤالا محوريا، حول موضوع له أهميته وهو توتر العلاقات الاسبانية المغربية واخترنا صيغة هذا السؤال المحوري لتعميق النقاش، وإتاحة الفرصة لكل الفرق سواء المعارضة أو الأغلبية، للتعبير عن مواقفها إلا أن الحكومة رفضت الإجابة على هذا السؤال، ولا نعرف السيد الرئيس، ما الأسباب الحقيقة التي لماذا لم يبرمج هذا السؤال؟ وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم غير للإجابة على هاذ نقطة نظام حنا في المكتب لما تناولوا في الأسئلة اللي تيتوصل بها المكتب بطبيعة الحال تتبقى الموافقة ديال الحكومة واش هل الوزير المعني بالأمر هو موجود أو غير موجود، فكلما تنتوصلوا بالموافقة ديال الحكومة إلا وتنجزوا السؤال ديلكم، نقطة نظام ديالك سجلت وستعرض على المكتب المقبل وكذلك سنخبر الحكومة بهذه الظاهرة، الآن سأعطي الكلمة للسي عمر، تفضل.

السيد المستشار عمر الإدريسي:

شكرا سيدي الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

الحمد لله الذي بدأنا نسمع أن الكل بدأ يعترف بمعاناة الشغيلة التعليمية، فنتمنى صادقين، أن تشمل هذا الاعتراف الطبقة العاملة بكل أصنافها، تحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني، بما تعرفه الساحة الاجتماعية من توترات في العديد من القطاعات الانتاجية، والخدماتية التي تكتسي بعدا استراتيجيا نتيجة استقالة الحكومة، ممن ممارسة مهامها بنقد تعهداتها التي التزمت بها أمام الشعب المغربي وقواة الحية، وفي هذا الإطار، وانطلاقا من قناعتنا كمركزية نقابية وكقوة اقتراحة بأن مستقبل المغرب يكمن بالدرجة الأولى، في إعطاء الأولوية لتعليمه وفلاحته مما يستوجب الاهتمام الجدري والمسؤول بهذين القطاعين الحيويين، إلا أن الذي نسجله بكل أسف أن العكس هو الذي يقع، فبالنسبة للقطاع التعليم وعلى خلاف ماكان منتظر خاصة بعدما أن وقعت الحكومة بروتوكول اتفاق مع النقابات التعليمية الثلاث وبعده انضمام النظام الأساسي.

ونظام التعويضات هذا الاتفاق الذي مازال يراوح مكانه، ولم نتخذ لحكومة أي إجراء عملي من أجل بلورته والعمل على تنفيذه وهذا ما جعل الشغيلة التعليمية على خوض إضراب وطني لمدة 48 ساعة ابتداءا من اليوم، مع تنظيم وقفات احتجتجية أمام النقابات التعليمية وموقفة وطنية أمام وزارة الاقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة، وقد سبق لنا في الفريق الكونفدرالي أن نطرح سؤال آنيا منذ أسابيع يستوضح عن التدابير والإجراءات العملية التي اتخذت، لأجل تنفيذ الإتفاق المبرم بين النقابات التعليمية والحكومة، ولم تتم الإجابة عن هذا السؤال لحد الساحة رغم استعجالية، ومن هذا المنبر نطالب ببرمجة هذا السؤال لأنه مازال يطالب رعيته، أما في ما يخص القطاع الفلاحي وما أدراك ما القطاع الفلاحي، فعلى الرغم من فساد مستشر في شرايين هذا القطاع والذي كان محط اهتمام ومتابعة من طرف الصحافة الوطنية، ومجموعة من الفلاحي واحتياج الفلاحين الكبار والصغار والمتوسطين الذين كانوا ضحية هذا الفساد، إضافة إلى الإحتجاجات المتكررة، والنضالات المتوالية لمستخديمه، فإن إدارة القرض الفلاحي الحالية، لازالت متمسكة بنهجها التسلطي، الذي يحاول الهروب إلى الأمام، واتخاذ إجراءات انفرادية، زادت من استفحال هذه المؤسسة، الشيء الذي جعلها تتحول الى عرقلة في وجه التنمية الفلاحية خاصة وأن هذه الإدارة بتهجها هذا نسفت كل الجسور أو كل لجسور التواصلية، مع كل الجهات المعنية والمتعاملة مع خدماتها.

سيدي الرئيس،

إخواني المستشارين،

من هاذ المنبر، ونظرا لما سبق ونظرا لكل ما يعرفه الخاص والعام، من هذا القطاع فإننا نطالب بتشكيل لجنة للبحث والتقصي في الفساد المستجري فيْ القرض الفلاحي والسلام عليكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لرئيس الفريّق السي عمر الإدريسي، النقطة نظام في إطار نقطة نظام كاين السي لبار، هو اللي اطلب الكلمة قبل منكم ومن بعد غادي نعطيكم الكلمة، نفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار سعيد اللبار:

شكرا سيدي الرئيس.

نقطة نظام ديالي لا بلاغ الرأي العام عن التعسفات وعن التماطل، حوالي سنة واحنا تنتظروا الجواب سؤال ديالنا، لحد الآن ماصبناش هاذا الجواب، نتساءل لماذا سنة؟ المسألة مهمة سؤال التسيير ديال بعد الجماعات واكثر دليل بعض الكتب الكل يتكلم داخل جهة فاس بولمان على سؤال التسيير ديال بعض الجماعات، عن النهب والسرقة في كل منزل في (درهرشة).

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم خصنا نقر قوانين نقطة نظام والإحاطة، اللي بغا

الإحاطة مرحبا، حنا في المكتب اللي حط عندنا إحاطة وكانت تنستوفي الشروط من مستعدين نعطيوها لو، ولكن باش نخلقو نوع من هاذ الظاهرة هادي وحنا كلنا مسؤولين خاصنا نعطيو وجه مشرف لهذه الغرفة، في إطار القانون الداخلي تفضل.

السيد المستشار:

شكرا سيدي الرئيس،.

نقطة نظام ديالي تدخل في عدم ادراج سؤالي في إطار السؤال الآني اللي طرحت للحكومة في إطار التساؤل على الإضراب اللي كاين اليوم وغدا ديال قطاع الشغيلة ديال التعليم، اللي كانعتبروها واحد القطاع حيوي واللي في الحقيقة ومن ×××× الكبر ديالنا، وما علينا إلا نتضامنو معها، طرحنا سؤال للحكومة، والحكومة ماجاتش باش تجاوبنا اليوم، واش حنا كمشرعين خاصنا ناخنوا ترخيص من هاذ الحكومة باش نراقبوها وباش نساءلوها، الحكومة كان عليها تحضر معنا اليوم، ويجاوبنا، وتبين لينا عن مدى التضامن اللي حاصل واحنا أصبحنا كمواطنين كنسمعوا الإشاعات ديال وزارة المالية، انسجامها مع وزارة التربية الوطنية، عدد المناصب عدد هذي عدد كذا... هاذ الأشياء خاصها تجي الحكومة بكل مسؤولية وبجرءة ديالها وتجاوب الرأي العام والبرلمانيين، والمواطنين نسجل هذا بكل أسف باش نبقاو في هاذ الإطار هذا نتسنا وترخيص ديال الحكومة باش نساءلوها، ماعرفت الدور ديالي كبرلماني بعد أصبحت أخجل من نفسي، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، نقطة نظام ديالكم سجلت(دردشة) الله يخليكم لأن راه عندنا جدول الأعمال راه فيه ما يفيد السادة المستشارين والرأي العام الرناسة تنتمي أننا تقلوا في نقط النظام، وإيلا كانت ماكاين مشكل غير نتمناو أن السير ديال الحلسة أنه نتعاونوا جميعا باش يمكن لينا نهيوا الجلسة في الوقت ديلها تفضل السي العلوي.

السيد المستشار العلوي تيتنى:

نشكر السيد الرئيس،

بالطبع نقطة نظام ديالي كتمشي في نفس الإتجاه، وهو أننا وضعنا سؤال آني، وحقيقة ماغنطوش في هذه الكلمة لكون الحكومة ماجانش، ولكن بغيت نقول كلمة وحدة، عندما تعلن الشغيلة التعليمية عن الإضراب وعن إضراب عام، من المؤسف جدا، أنه ماتفتحش حوار معاها، مع الطبقة الشغيلة ومن المؤسف جدا أن الحكومة ماتجيش تعطينا المبرر ديال هاذ الإضراب، ولو أننا لم نضع سؤال، ولو أن المجلس لم يأتي بإحاطة هذا إضراب وطني، وهذا إضراب يهم التعليم وما أدراكما التعليم، كان على الأقل الحكومة تجي تبرر الموقف ديالها هنا في هاذ اليوم، وتجي تعبر عن موقفها، عن الإستجابة أو عدم الإستجابة أو توضح للرأي العام، وتوضح الممثلين اللي هما خاضرين في هاذ المجلس الموقر، على الأقل موقفها، وتفهم حتى إيلا كما حنا غالطين احنا نعرفو على الأقل الحقيقة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ التوضيح، هناك طلب إحاطة آخر وأخيرا تقدم به الفريق الاستقلالي، رئيس الفريق السيد عبد الحق التازي، تقصي الحقائق للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

السيد المستشار عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين،

سبق لمجلسنا الموقر، أن شكل لجنة للبحث والتقصي بناءا على طلب فرق الأغلبية تتعلق بسير مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي، طبقا لمقتضيات الفصل 42 من الدستور إلا أن عمل هذه اللجنة مرتبط بصدور القانون التنظيمي الذي ينظم أعمال هذه اللجنة، في الجريدة الرسمية وكما في علم المجلس الموقر، فقد صادق مجلس المستشارين أي مجلسنا بتاريخ 17 يوليوز على هاذ القانون التنظيمي المتعلق باللجان النيابية للبحث والتقصي بعد أن صادق عليه مجلس النواب، وقد صدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 18 أكتوبر 2001 القرار الذي بموجبه صرح المجلس الدستوري بمطابقة هذا القانون مع الدستور، وبالرجوع الى هذا القرار الصادر عن المجلس الدستوري، أصرح أن الحكومة لم تحيل هذا القانون على المجلس الدستوري إلا بعد مرور ما يزيد عن شهر ونصف، ولم ينشر

في الجريدة الرسمية إلا بعد شهر من صدوره عن المجلس يعني، شهرين ونص ضاعت الشيء الذي أدى بالنتيجة الي التأخير في المسطرة التي يتطلبها القانون، حتى يتم وضع الطابع الشريف، على هذا القانون ونشره بالجريدة الرسمية، طبقا للدستور فالفريق الإستقلالي يريد من خلال طلب الإحاطة هذه أخبار المجلس الموقر، ومن خلاله الرأي العام بهذا التعطيب الذي من شأنه على اليور المجلس في القيام بسلطته في الرقابة المخولة له دستوريا، إذ لازالت وإلى يومنا هذا، هذه اللجنة لم تشتغل، وبه الإخبار والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق الاستقلالي سي عبد الحق التازي، نقطة نظام تفضل السي المستشار.

السيد المستشار:

(دردشة) أنا عندي نقطة نظام دستورية سيدي الرئيس، لأنه حقيقة في هاذ الجلسة ديال اليوم، ماعرفتش، واش باقين في هيئة دستورية؟ اللي فيها أغلبية ومعارضة بحيث لاحظت أن لا الأغلبية تساءل حكومتها، والمعارضة تساءل حكومتها فلذلك السيد الرئيس المحترم، وأحنا في مؤسسة دستورية وكاين ضوابط كاين أغلبية وكاين معارضة، واش مشي الآن نحن في لحظة ديال كيف مانص عليها الدستور بخصوص الغرفة الثانية، في لحظة ديال مسائلة الحكومة، وهاذي عند إجراءاتها ومسطرتها لذلك كنتمناو الأغلبية توضح لينا موقفها في هاذ القضية والسلام عليكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

حضرات السادة نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال هذه الجلسة والبالغ عددها 21 سؤالا شفهيا، في البداية لدينا 7 أسئلة آنية، الأولى موجهة للسيد وزير الاوقاف والشؤون الإسلامية، والأسئلة الآخرى موجهةإلى وزير الفلاحة والتنمية القروية، في البداية نستهل هذه الجلسة للسؤال الآني الموجه للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، حول الاستعدادات المتخذة إزاء المواطنين المغاربة لأداء فريضة الحج والعمرة للمستشارين المحترمين، السادة مصطفى حديوي، عبد الكريم النصيري، ومحمد أبو الفرج، فليتقدم أحد السادة المستشارين، لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار مصطفى الحديوي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

لقد نشر ببعض الصحف الوطنية أن اللجنة الملكية المكلفة بتنظيم شؤون الحج قد حددت عدد الحجاج المسموح لهم بأداء فريضة الحج وفي 30 ألف حاج وذلك بصفة نهائية كما حددت تاريخ بداية تسجيل الحجاج بمختلف العمالات والأقاليم بين فاتح نونبر و6 دجنبر 2001، وقد ضرب موعد للجمعيات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والوزارات والهيئات بالإسراع لتسجيل حجاجها قبل نهاية تاريخ عملية التسجيل في مختلف العمالات والأقاليم، مع احترام الشروط المحددة للراغب في زداء مناسك الحج، أو العمرة لدى السيد الوزير، تنويرا للرأي العام والاجابة على العديد من التساؤلات التي يطرحها المواطنون نريد معرفة الشروط التي تشترطها وزارتكم من أجل قبول الراغبين في أداء مناسك الحج أو العمرة، وهل هناك دراسة في الموضوع لترتيب أولويات من أجل قبول الراغبين في زيادة بيت الله الحرام؟ وعدد الحجاج المسموح لهم في أداء فريضة الحج أو مناسك العمرة هذه السنة وهل فعلا التزمت الجمعيات والمؤسسات الحكومية والغير الحكومية بالقرار القاضي بعدمن تسجيل الحجاج الذين سبق لهم أداء فريضة الحج منذ زمن لا يقل عن 5سنوات؟ وهل يمكن للمواطن معرفة الحد الأدنى للقدر المالي لتسديد نفقات النقل والخدمات، وكذا مصاريف السكن بمكة المكرمة والمدينة المنورة، وذلك بقيمة الدرهم المغربي لأخذ الإحتياط اللازم؟ وكم عدد المبالغ اللي مسموح للحجاج تحويلها نقدا وذلك بالعملة السعودية قبل سفرهم الى الديار المقدسة، وهل هناك توحيد في ثمن التسعرة لتذكرة السفر؟ وماهي الاستعدادات المتخذة من طرف وزارتكم لتسهيل مأمورية المواطنين من أجل فريضة الحج والعمرة؟ وهل هناك ضبط من قبل الوزارة للوكالات المنوط بها تسفير الحجاج والمعتمرين؟ وهل هناك مراقبة حتى لا تتكرر بعض السلوكات التي كان يشتكي منها الحجاج، والمعتمرون وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالأوقاف والشؤون الإسلامية.

عبد الكبير العلوي المدغري

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية أشكر السادة المستشارين المحترمين الذين تفضلوا بطرح هذا السؤال من أجل تنوير الرأي العام المغربي حول الإستعدادات لموسم الحج المقبل، وفي البداية أقول بأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدأت في الاستعداد لموسم الحج، في مبكر أي منذ شهر شتنبر الماضي، حيث قمت بزيارة للمملكة العربية السعودية، والتقيت بزميلي وزير الحج، للمملكة العربية السعودية الشقيقة، ووقعنا محضرا يتضمن جميع الشروط والترتيبات التي لابد منها لترتيب موسم الحج بالنسبة للحجاج المغاربة، كما أننا بناءا على ذلك شكلنا لجنة من عدد من الوزارات فيها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية، والسياحة، ووزارة الشؤون الخارجية، وقامت هذه اللجنة بالانتقال الى مكة والمدينة للسهر والإشراف على كراء العمارات التي سيقيم بها الحجاج المغاربة، واستطعنا بحمد الله أن نكتري عمارات، في المستوى الفندقي، وفي المنطقة الأولى من مكة والمدينة وتمتاز بالقرب وتمتاز بالتوفر على جميع الشروط الصحية الضرورية، على ضوء هذه الرحلة التي قامت بها هاذ اللجنة المذكورة، قمنا بجمع اللجنة الملكية المكلفة بالحج لعرض النتائج ولبحث الترتيبات مع جميع الوزارات، وهاذ اللجنة الملكية للحج تتمثل فيها جميع الوزارات والمصالح التي لها علاقة سواءا بتسجيل الحجاج أو بنقلهم أو بالجانب الصحي، أو بجميع ما يتعلق بهم وفي هاذ الإجتماع تقرر ما يلي:

أولا تحديد عدد الحجاج في 300 ألف حاج مقسمة على قسمين: 20 ألف حاج مع التنظيم الرسمي و10 آلاف حاج مع وكالات الأسفار، وهذا تقدم في تشجيعنا للقطاع الخاص حيث أن هاذ القطاع الخاص ووكالات الأسفار السياحية كانت بدات غير ب3 آلاف حاج ثم عطيناها 5آلاف ثم أعطيناها 8 آلاف، قم في هذا الموسم اعطيناها 10آلاف، الشي الذي يدل على أن الوزارة ماضية في تشجيع القطاع الخاص على تأطير الحجاج، هاذ ال 20 ألف حاج، فيها 18 ألف حاج غادي تتوزع على الأقاليم، و2000 حاج تتبقى للمنعم عليهم من حجاج الإدارات والجمعيات وكل الجهات التي تقوم بتنظيم رحلات للحج لفائدة الحجاج المغاربة، علاش 30 ألف حاج في المجموع لأنه قرار ديال وزارة خارجية الدول الإسلامية اللي تيعطي لكل دولة واحد على كل 1000حاج فتتفرج 30 ألف حاج بالنسبة لسكان المغرب، اللي هو 30مليون، في هاذ القرارات أيضا حددنا عملية تسجيل الحجاج بمختلف عمالات وأقاليم المملكة في 15 شعبان 1422مواقف فاتح نونبر 2006، وتحديد تاريخ نهاية التسجيل في 20من رمضان الأبرك الموافق ل6دجنبر 2001، وحنا متبعين العملية ديال التسجيل.

وإيلا كان شي ضيف أو شي حرج بالنسبة للمواطنين تعاود تجتمع اللجنة الملكية وتعاود تمدد شوية هذاك التاريخ ديل نهاية عملية التسجيل، عملية التسجيل تتقوم بها وزارة الداخلية، والمصالح ديالها في الأقاليم، وماكاين حتى شي شروط، كل واحد عندو الاستطاعة البدنية والمادية باش يقوم بأداء فريضة الحج، وما سبق لوش حج هاذي 5سنين، إلا ويسمح له بالتسجيل، وهاذ الشرط هذا يراعي، وتنراعيو أيضا الجانب الصحي باش هاذ الناس ما يمشيوش وهما فيهم أمراض معدية أو أمراض التي تتناقض مع المشقة اللي هي موجودة عادة في الحج، واللي يتمكن تسبب في الوفاة ديالهم وترفع القائمة ديال عدد الموتى في وسط الحجاج، حددنا كذلك في هاذ الاجتماع ديال اللجنة الملكية للحج المصاريف ديال السكن بمكة مكرمة، والمدينة المنورة في 2550 ريال سعودي بالنسبة لمكة المكرمة، وكذلك هنا نبغي نشير لواحد النقطة من المميزات اللي غدا تميز هذا الموسم ديال الحج هو أننا في هاذ الموسم ألغينا العمل بالطراحات وأصبحنا تنفرضوا على الملاكين اللي تيكريولينا العمارات أنهم يجهزو لينا البيوت بأسرة مايبقاش الحاج ينعس على طراحة.

خصوا ينعس على سرير، وهذا غادي يوفر بحجاج راحة أكبر، إضافة للشروط ديالنا ديال توفر الثلاجة وتوفر المطبخ، وتوفر

المصاعد الضرورية كاين بالإضافة لهاذ المصاريفق، مصاريف النقل والخدمات 1029 ريال سعودي، وكاين رسم ديال واجب خدمات التأطير اللي تيتأدى في المغرب في 500 درهم، هاذ الجهة المحصلة لمصاريف السكن والنقل والخدمات بمختلف عمالات وأقاليم المملكة، دفع هذه المصاريف الي الجهات البنكية المركزية المسؤولية على تحويل الأقساط المالية في المستحقة للجهات السعوديجة في وقتها حتى لا يسيء ذلك إلى التزامات البعتة الأمريكية، مع كل من السلطات السعودية والمسؤولة على الحج وكذلك المؤجرة ثم ضرورة الإسراع بتحويل الأقساط المالية المستكملة للجهات السعودية، هذا علاش احنا التواريخ مضبوطة بتسجيل في البداية والنهاية، لأن حنا ملزمين باش نأديوا ٪30، للمكرين في فاتح رمضان و40٪ في 10ذي القعدة، و٪30في ذي الحجة، فخص تبد فعلا العملية ديال الكراء ويأديوا الناس الواجبات ديالهم، باش يمكن لينا حنا نأديوا ذاك التسبيق ديال 30٪، وإلا تتصبح ديك العقود ديل الكراء ملغاة، وتم تحديد المبالغ المسموح للحجاج تحويلها كما يلي 20ألف درهم كحد أدنى، و23 ألف درهم كحد أقصى بالنسبة للحجاج التنظيم الرسمي، و22 ألف درهعم كحد أدنى، و27 ألف درهم كحد أقصى بالنسبة لحجاج وكالات الأسفار، وكما أنه ثم الإبقاء على ثمن تذكرة السفر في 8000 درهم كما كانت في السنة الماضية رغم الظروف التي كانت والمستجدات الحالية اللي تتفرض رفع القيمة ديال تذكرة السفر، ولزمنا الشركات الطيران اللي هي مكلفة بنقل الحجاج باش تكون عندها واحد البرمجة محددة للرحلات في الوصول وفي الرجوع حتى نتفادى بقاء الحجاج في المطارات لمدة طويلة في انتظار مواعيد الطائرات كما أننا لزمناهم باش مايكرش الحاج ملزم بقضاء مدة أطول من المدة المقررة في الديار المقدسة، لأن هذا تيأدي الى كون تيتفادى لو المال اللي معاه وتيبقى عرضة للضياع، وفي واحد الحالة سيئة الحاج من هذا خصوا يكون عارف وقتاش غادي يمشي وقتاش غادي يرجع وشحال المدة اللي غادي يقضي تما باش يكون مستعد لها.

كما أننا أكدنا على الشركة ديال الطيران فيما يتعلق بالوزن ديال الأمتعة ديال الحجاج، وأنه غادي يكون محدد في 40 كيلو، غرام لكل حاج، وكذلك تعين مندوبين للخطوط الملكية بكل من مكة المكرمة والمدينة المنورة حتى يسهروا على خدمة الحجاج، واستمرار اعتماد بعثة على المكتب الوطني للمطارات المغربية لتسيير عملية عبور الحجاج بالمطارات(دردشة) كما أننا رسلنا نظار الأوقاف للمملكة للسهر على سلامة تسجيل الحجاج المغاربة في أمام اللجان المكلفة بذلك، وكذلك قررت اللجنة استمرار العمل بالبطاقة الخضراء الخاصة بالحاج التي تتبث هويته مختومة من طرف السلطة الإقليمية المختصة وتحمل صورته مختومة من طرف مغاربة المملكة العربية السعودية ومغلقة تمنع تزويرها، وحتى يتمكن الحاج من تعليقها على ملابسه أثناء أدائه لمناسك الحج، من بين الاستعدادات هيئما بعثة علمية تتكون من 50 عالما لتأطير الحجاج وبعثة إدارية تتكون من 120 مؤطر إداري، كما أننا استئنفنا العمل بالتأطير الإقليمي حتى ينتقل الحجاج الى الديار المقدسة، وهم مؤطرون من إقليهم، وكذلك تكون العمارات التي سيحتلها كل إقليم معروفة مسبقا، وهيئنا دورات به في السنوات الماضية بحسم للكعبة ووجود عالم يقوم مع الحجاج المؤهلين للسفر بالطواف والسعي وتعليمهم للمناسك وتحفظهم الأدعية، وكل ما يحتاجون إليه في هاذ الإطارو كما أن الاتصالات مع وزارة الصحة جارية من أجل أن نتعاون على تهيئ المحلات الضرورية، للبعثة الصحية وسيارات الإسعاف في عين المكان، والأدوية ووصلوها قبل وصول الحجاج كل هذا يعني شيء قطعنا فيه تقريبا جميع الخطوات الضرورية، وكذلك كانوا الناس متخوفين من التلقيح اللي كانت فرضاتو السلطات السعودية ضد بعض الأمراض من الجلد بالخصوص، وهو أنه كان مفقود ولكن كنطمئنوا الجميع أنه وزارة الصحة العمومية تتوفر على التلقيح الضروري وأن جميع الأمور السي سيحتاجها الحجاج ستكون مهيئة بإذن الله وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الأوقاف والشؤون ارسلامية المحترم، هناك تعقيب للسيد المستشار تفضل.

السيد المستشار:

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

غير التعقيب دايلنا، أولا السيد الوزير كنشكروه على الإضاحات اللي عطانا في الشق الأول ديال السؤال ديالنا، ولكن

الشق الثاني اللي هو كيتعلق بالعمر، اللي هي مقبلة ومابقاليها والو، ماتعطانا والو عليها فيما يخص بعض هادشي اللي قال السيد الوزير أنه يطبق راه مزيان ولكن المشكل راه ماكيطبقش ٪100 تيطبق في ٪60أو لـ٪50 هنا في المغرب ولا حتى في الديار المقدسة، اللي بغيت نقول السيد الوزير، هو أولا هاذ شي خصوا يتعمم، خصوا يدار في وسائل ديال الإعلام بالنسبة للمواطنين باش الناس تعرف لأن واحد العدد ديال المغاربة ولا الحجاج ولا المعتمرين كيمشيوا كيتهيوا فيما يخص يعني المقام ديالهم لهيه في السعودية، كان بودنا السيد الوزري تقول الأرقام كلها بالدرهم ولا بالريال باش نحاولوا، ولكن المهم الشي اللي تعطانا بالريال السعودي وماين شي حاجة تعطاتنا بالدرهم، ولكن مافيها باس المشكل اللي كاين هو أننا كاين البرمجة ديال الرحلات، كاين مشكل فيها وخاصة في الرجوع.

وهذا هو اللي السيد الوزير خصو يدير المجهود ديالو باش الناس ماتكرفش، لأنه الناس كتكمل الفلوس ديالها تما، وملي كيبقى يرجع كيبقى يطلب باش يرجع ولا باش يبات في الخلا وخاصة إيلا كانوا ناس كبار شوية في السن، قضية التلقيح اللي قلتوا السيد الويزر، هو أن التلقيح موجود فيما يخص الكبر هو آخر ما جا بالنسبة للعمرة، باقي ماكوجودش بالنسبة الأغلبية الأقاليم، زيادة هو أن وكالات الأسفار، العدد ديال الحجاج أنا كنظن على أنه غايتزاد في المعاناة ديال الناس وخاصة الضعفاء منهم، لأن وكالات الأسفار الثمنات ديلهم غالية بالنسبة المسائل يعني المنضم مقارنة مع اللي كتشرف عليه يعني اللجنة الوطنية ديال الحج.

السيد الوزير، أنا غنسألكم واحد السؤال وهو قضية بالنسبة للكراء المحلات في الحج، علاش حنا من بين الدول اللي كنكونوا ديما بعاد يعني دائما حنا كنسكنوا حنا بعاد من المسجد الحرام من دون عدة دولة كاين هي اللي دول ضعيفة، وكتكون من الحجاج ديال المغاربة، وإيلا بغيتوا تعاود تكلموا لينا على قضية العمرة لأنه مهمة بزاف لأنه كاين مشاكل وكاين مستجدات في ما يخص وكالات الأسفار، وخاصة هاذ السنة اللي كاين مستجدات جديدة وخاصة هاذ شي اللي قالت الحكومة السعودية، وهاذ المشكل اللي واقع ما بين وكالات الأسفار وما بين التخوف ديال المغاربة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

الكلمة الآن للسيد الوزير المحترم.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا سيدي الرئيس، بالنسبة لتنظيم العمرة، أنا كنت قد قمت لجمع وكالات الأسفار المغربية وكالات الحج السعودي، وكان واحد اللقاء في الدار البيضاء، وكانت عندو نتائج حسنة، وبقات من الأمور اللي هي معلقة قضية الضمانة اليوم هاذ الصمانة تيمكن ليها تخل بجوج ديل الطرق، إما إن الشركة السعودية اللي كاتعامل معها الوكالة المغربية تضمنها، والحل الثاني هو أن الفيدرالية الوطنية ديال وكالات الأسفار، المغربية ديال الحجاج تحط ضمانة وحدة، باسم جميع الوكالات وهذا شيء جربتو بعض الدول بحال مصر وبحال إيران، وقبلتو الساطت السعودية وهذا حل، ثانيا، التلقيح بالنسبة للعمرة مشي إلزامي وسلطات السعودية الآن اللي مادارش التلقيح هنا في المغرب لما تيمشي لتما تيديروه ليه مكاين حتى شي مشكل ماغادنش يردوه، بالنسبة لوكنا أبعد دولة هذا غير صحيح العمارات اللي تنكريوها، راه ماتتنقلش راها موجودة وتيمكن لينا نصوروها وتيمكن للناس يشوفوها، ربما يمكن لي نأكد بكل صدق أننا أقرب دولة في الدول الاسلامية في العمارات اللي تكتريها للحجاج، بالنسبة للقطاع الخاص عندنا الوكالات الأسفار غالية هذا من المطالب ديالكم السيد المستشار المحترم، اللي كطلبوا منا أننا نشجعوا دائما هاذ الوكالات، والآن لما كنسحبوها، علاش شجعتوها شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، الآن ننتقل الى قطاع الفلاحة والتنمية القروية فاقترح على السادة المستشارين المحترمين أصحاب الأسئلة الآنية نظرا لوحدة الموضوع، ونستمع لأسئلة السادة المستشارين الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية على أن يتولى السيد الوزير تقديم الجواب عليها دفعة واحدة تم أعطي الكلمة الى كل مستشار في رئيس الفريق الذي وضع السؤال الآني (دردشة) السؤال الأول حول الموسم الفلاحي للمستشارين المحترمين، السادة عبد الرحمان لبدك، محمد المنصوري، الطاهر الفيلالي، حسن أبو العز، لحسن بوعود، وأحمد الإدريسي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

في بداية كل دورة تشريعية خريفية يعاد طرح السؤال التقليدي حول الاستعدادات الموسم الفلاحي الجديد، ونظرا للظروف الغير عادية لهذه السنة سواء من حيث العوامل الخارجية بعد أحداث 11 شتنبر بالولايات المتحدة الأمريكية، أو من حيث التقلبات المناخية الغير مألوفة، والتي انتقلت من حرارة مفرطة لم نعهدها من قبل في بداية هذا الموسم الفلاحي، الى موجة من البرد القارس مع ندرة في الأمطار تقدم فريقنا الحركة الوطنية الشعبية، بطلب برمجة سؤال محوري لإحاطة الفرصة لجميع الغرف البرلمانية ومناقشة كل الجوانب المتعلقة للإستعدادات الجارية لمواجهة الموسم الفلاحي الحالي والمفتوح على كل الإحتمالات مع إعطاء الوقت المتسع للسيد وزير الفلاحي، لتدارس هذا الموضوع الهام الذي يمس شريحة هامة من المواطنين، إلا أنه مع الأسف تم الاكتفاء بسؤال آني بدلا من محوري ومع ذلك نريد السيد الوزير منكم تنوير الرأي العام الوطني، وبشكل خاص الفلاحين عن الاستعدادات الجارية هذا الموسم، وهل من إجراءات استثنائية مقارنة مع السنوات الماضية.

ثانيا ماذا أعدته وزارتكم بالنسبة لحماية الماشية من الجوع والمرض، أمام التراجع الملحوظ في دعم مواد العلف بشكل يسمح بوفرتها وفي متناول الفلاحين الذين يحتاجونها للعلف بالفعل لمعايشتهم وليس المضاربين في أثمانها.

ثالثا، سيدي الوزير تتعرفوا رمضان قرب يدخل، الذي نتمن من الله أن يدخله علينا جميعا بالصحة والعافية وأن بغيثنا فيه بأمطار الرحمة، نريد منكم سيدي الوزير طمأنة المستهلك المغربي، لمادة الحليب التي أصبحت تعرف ندرة في الأسواق، وحتى السماح باستيرادها لن يحل المشكلة أمام ارتفاع ثمن التكلفة، وماذا عن التمر وكل المواد الفلاحية الأخرى التي يقبل عليها المواطن المغربي في هذا الشهر؟ وأخيرا السيد الوزير كيف سيتم التعامل مع مديونية الفلاحين اتجاه صندوق القرض الفلاحي، والتي تعرف تزايدا كبير في الفوائد من جراء التأخير؟ ولماذا لا تقبل حكومة التناوب على قرار جريئ بإلغاء كل الفوائد والاكتفاء بتأدية أصل الدين، حتى لا يضطر الفلاح إلى التخلي عن مصدر عيشه الأرض، والهجرة الى المدن وما سيخلقه ذلك من مشاكل اجتماعية يستعصي حلها ؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الآن ننتقل الى السؤال الثاني الآني حول مواجهة الموسم الفلاحي الجديد، وتطبيق البرنامج الوطني لمواجهة مديونية الفلاحين للمستشارين المحترمين السادة: رحو الهيلع- حميد كوسكوس- محمد قرو- محمد شنينه ومحمد الدواح، فلتفضل السيد الرئيس.

السيد المستشار رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

مواجهة الموسم الفلاحي السيد الوزير كما تعلمون تتطلب امكانيات كبيرة تيصعاب على الأغلبية ديال الفلاحة باش يتوفروا عليها خاصة بعد سنوات متتالية من الجفاف، أكيد أن الحكومة قامت بتشارك مع القرض الفلاحي بمجهودات حميدة، للتخفيف من الديون ديال الفلاحة، ولكن هاذ العملية ديال التخفيف ماتسافدش منها واحد العدد كبير من الفلاحين، خاصة الذين ينتمون إلى جماعات القروية بالطبع، اللي نصت عليها التقارير مصالح ديل وزارة الفلاحة بأنها جماعات غير منكوبة هاذ الحيف هذا جا من الصندوق القرض الفلاحي حتى يشرط على الفلاحة أولا باش يخلصوا السلف ديال الموسم الماضي عاد يمكن ليهم يستافدوا، وبالتالي عاد يمكن ليهم يقسموا وعاد يمكن ليهم يطمعوا في شي سلف جديد وإلا كانت هناك شي سلفات جديدة، بالضبطع هاذ الوضع هذا حرم هاذ الفلاحة هاذوا أولا الساتفاذة من التأمين ونزيدوا دابا نحرموهم من الاستفادة ما التخفيف ديال الديون، ونزيدو كذلك نحرموهم من السلفات ديال السنة المقبلة هادشي كلو مرتبط، هاذ كيظهر لي السيد الوزير في نظرنا تيمكن نقولو هذا ظلم، هذا ظلم سيدي الوزير نسائلكم وفي نفس الوقت نطاليكم في وضع حد لهذه

التصرفات هاذي، ورفع هاذ الظلم على الفلاحين، بالخصوص لأن الاتفاقية اللي وقعاتها الوزارة ديالكم وزارة الفلاحة مع وزارة الداخلية والمالية والقرض الفلاحي ماتنتصش على هاذ الشرط هذا تتقول صراحة بأن جاري القروض الى غاية 30 يونيو يعني كل الديون اللي كاينة عند الفلاح، إلى غاية هاذ التاريخ هذا، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشارالمحترم رئيس الفريق، الآن ننتقل الى السؤال الثالث دائما في قطاع الفلاحة والتنمية القروية، في إطار الاستعدادات لاستقبال الموسم الفلاحي للمستشارين المحترمين السادة محمد الأنصري، عبد الكريم الناصري، محمد بن الشايب، محمد خير، وعزيز الفلاليو فليتفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

السيد المستشار محمد بن الشايب:

السيد الوزير المحترم،

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

يتطلع جميع المغاربة الى السماء بقلوبهم وبحفونهم سائلين الله القدير أن يغيث البلاد والعباد، بالأمطار هذه السنة، إن شاء الله من أجل محو آثار الجفاف ومخلفاته على الشعب المغربي عموما والفلاح والكساب على وجه الخصوص ويترقب الجميع الإجراءات التي اتخدتموها أو التي ستتخدونها السيد الوزير لتهييء ومواكبة موسم الحرث الذي انطلق قبل أيام لإسعاف الفلاحين، وشد أزرهم في محنتهم التي طالت عدة سنوات وإسعافهم وإنصافهم من أجل الإنطلاق بمعنويات جديدة لهذا السيد الوزير نساءلكم عن الإجراءات التي هيأتموها لهذا الموسم خاصة فيما يتعلق بالنقط التالية:

أولا: الإعفاء الجزئي، وجدولة باقي الديون المترتبة على الفلاحين، هذا الإجراء هو إجراء محمود، لكنه إجراء محدود لأن الإجراء سهل المأمورية على المأمورية على المديني لأقل من 500,000 درهم حيث لم يلزموا بدفع أولي كما هو الشأن لمن هم مديني لأكثر من 500,000 درهم مع العلم أنكم تعرفون السيد الوزير، أنه من 50 مليون الفوق خاصوا يدفع 10٪ وفوق 100 مليون خاصوا يدفع 15٪، وهاذ الأموال غير متوفرة في الظروف الحالية عند جل الفلاحين، إذن هاذ الفئة بقات مستثنية وغير معفية وغير مستفيدة من هاذا الإجراء الحكومي، وبالتالي ستحرم من التمويل لهذا الموسم الجديد، نطالب السيد الوزير بهذه المناسبة، خاص هاذ الناس حتى هما يتعفاو من الدفع الأولي، وتجدول ديالهم كباقي إخوانهم الفلاحين.

ثانيا: العنصر الذي فاجأ الفلاحة هاذ السنة هو إقصاؤهم من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، من التمويل هاذ السنة رغم تسوية البعض لوضعيتهم اتجاه الصندوق بحجة أن المناطق التي ينتمون إليها، غير مغطاة بنظام التأمين على الجفاف مع العلم أن المساحة الاجمالية المغطاة بالتأمين لا تتعدى 300 ألف هكتار بالمغرب في حين أن الأمر يتعلق بأكثر من 5الملايين ديال الهكتارات الى هي عادة تغطى بزراعة الحبوب، إذن العملة واضحة ياالله غنمولوا 300 ألف هكتار هاذ السنة، و4,5 ملايين ماغاديش تمول لأن القرض الفلاحي واضح في هاذ المسألجة خاص نظام ديال التأمين على الحفاض والنظام ماكيتعداش 300ألف، وكانرجع لنقطة نظام ديال التأمين اللي وقع هذي 5سنوات تقريبا من 96 ولم يتطور بشكل ملحوظ خاصة هاذ السنة حيث عرف خللا كبير وملحوظا ووقع امتعاض من طرف الفلاحين، وشكاوي وراسلناكم سيدي الوزير بالحلل اللي وقع، ولكن هاذ السنة مشيتو في النمط القديم وفي النظام ديال العام اللي فات، وحيث وقع امتعاض وربما ماغاديش تكون مشاركة في طرف الفلاحين في هاذ النظام، كنطلبوا باش التوسيع ما يبقاش 300ألف هكتار يعمم المناطق كلها ديال المغرب، وتحسن الأنماط ديالو كذلك السيد الوزير الزيادة المفاجئة في أثمان البدور المختارة الوزارة الآن فاجأت الفلاحة ب 20 درهم في القنطار زيادة مع العلم أن الكل كيعاني من المديونية وماقادينش يأدو الديون ديالهم، وكيف نفاجؤهم بالزيادة ديال 20 درهم في القنطار مع العلم أن الوزارة موقعة بإسم الحكومة على مخطط وطني للبدور باش بقطاع البدور الى المبتغى.

والأرقام الموحى بها دوليا وهي 40٪ من المساحة ديال المغرب خاصها تغطى بالبدور المختارة مع العلم أنها ياالله كاينة 11٪، بالتالي زدتو هاذي ضربة جديدة للقدرة الشرائية وفرق للميثاق اللي وقعتوه السيد الوزير، وقعوا سلفكم السي الحبيب المالكي، كاين نقط أخرى إيلا لسمح السيد الرئيس، هو عوامل الانتاج هاذ العام هي

قلصت الدعم، بالنسبجة البدور كانت 65 درهم، وردتها ل 35هذا تخلي تدريجي تنشوفوه، وكذلك دعم وسائل السقي المعقلن أنه المغرب تيعرف حالة الجفاف وتقلص مْخيف في الفرشة المائية وبالتالي يجب دعم وسائل السقي من La spérsion تنقيط والرأس الى آخره، فهاذ المسألة باقا ضعيفة، ولم تبلغ الى المستوى المطلوب والحالة الراهنة اللي كيفرضها هاذ المشكل ديال الجفاف إذن خاصنا نعطيو هاذ الدعم لوسائل السقي المعقلن بطريقة مباشرة وكافية توصل ب 50٪ أو 60٪، ويكون عند الإقتناء ومايكونش فيما يخص القنوات البلاستيكية اللي فوق الأرض، خاصها التمم الضيقات كاملة، وكاين إخواني اللي هما زملائي ربما غايطرحو نفس الأسئلة أخرى ماغنطولش سيد الرئيس، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الآن ننتقل الى السؤال الآتي الرابع المتعلق بالموسم الفلاحي العالي، للمستشارين المحترمين السادة سعيد التادلاوي- محمد السلامي ومومن البشير، فليتفضل أحد السادة المستشارين السيد النقيب.

السيد المستشار محمد السلامي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين المحترمين،

في إطار المواد والتشاور بين المؤسسة التشريعية والسلطة التنفيذية ورغبة من إطلاع الرأي الوطني على التدابير والإجراءات التي اتخذتها وزارة الفلاحة لمواجهة الموسم الفلاحي، نود أن أسأل السيد عن نوعية هذه الإجراءات وماهي التدابير العملية التي تمت برمجتها لفائدة الشريحة العريضة للفلاحين الصغار والسلام؟.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم ، سمحمد السلامي، الآن ننتقل للسؤال الآني الخامس، حول الموسم الفلاحي للمستشارين المحترمين السادة أحمد بنة عبد القادر نور الزين، وعمر كردودي، وادريس الرادي، والسيد امحمد الشافعي فليتفضل أحد المستشارين المحترمين لإلقاء السؤال.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد عانت الفلاحة المغربية من تتابع مواسم الفلاحة مما عمق مشاكل التي تعرقل تنمية الفلاح، وتنمية القطاع الفلاحي الوطني، وتسبب بشكل واضح في تراجع الإنتاج وارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج، واستفحال مديونية الفلاح، بالإضافة الى تراجع الصادرات الوطنية من المنتوج الفلاحي، وقد تضافرت عدة عوامل يعتبر أهمها الجفاف، ثم غياب سياسة فلاحية وطنية قادرة على النهوض بهذا القطاع سواء من حيث تنويع الإنتاج، ودعمه أو من حيث ضبط قنوات التسويق وتعزيز الصادرات الفلاحية المغربية، وقد تمخضت هذه الوضعية على أزمة حقيقية أضحى يعيشها الفلاح سواء مزارع أو مربي الماشية نظرا لفقدان المواد العلفية، مما أدى الى ضياع الماشية وعلى الرغم من كون الحكومة قد أعلنت برنامجا للحد من آثار الجفاف فإن نتائجه، كاتب ضعيفة بل تكاد تنعدم على وضعية الفلاح المغربي وسكان العالم القروي، فما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لتجاوز الأزمة واستدراك ما يتم استدراكه في الاعداد للموسم الفلاحي الجديد؟.

ثانيا: وماهي حصيلة البرنامج الحد من آثار الجفاف؟

ثالثا: ماهي الصيغة الجديدة التي أعدتها الحكومة لتمويل القطاع؟ والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الآن ننتقل إلى السؤال السادس والموجه كذلك الى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروضة حول التحضير للموسم الفلاحي المقبل، للمستشارين المحترمين السيدين حسن واهروش وقاسم الغزوي، فليتفضل أحد السادة لإلقاء السؤال تفضل.

السيد المستشار حسين واهروش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

عاشت بلادنا كما هو معلوم سنة أخرى من الجفاف في بعض المناطق أدت إلى خسائر كبرى في إنتاجية القطاع الفلاحي، وانعكست سلبا على أداء إنتاج الاقتصاد الوطني ككل، وتراجع نسبة النمو المتوقع، الشيء الذي فرض تدخل الدولة لتقديم كل المساعدات الممكنة لتجاوز محنة الجفاف الذي تحول الى معطى هيكلي يستلزم استراتيجيات متكاملة للتنمية القروية وليس فقط القطاع الفلاحي، تقوم على ترتيب الأولويات، وتوفير الإمكانيات وتحديد الإمدادات الزمني لهذه الإستراتيجية ومعلوم أن البرنامج الوطني لمحاربة آثار الجفاف بصيغته الجديدة يشمل الى جانب التدخلات المستعجلة للحد من آثار الجفاف، مواكبة الفلاحين خلال الموسم الفلاحي الحالي، الشي الذي مكن من تحقيق نتائج إيجابية وملموسة في العديد من مناطق البلاد كالمنطقة التي أنتمي إليها مثلا، ومن أجل تطوير هذه الاستراتيجية التنموية أتقدم لكم السيد الوزير بالأسئلة الثالية:

كيف تقيمون المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للحد من آثار الجفاف؟

وهل تمت التنفيذ بالفعالية المطلوبة؟

وماهي الهفوات التي يجب اجتنابها في المستقبل؟ خاصة وأن تتبعنا على أعمدة الصحافة الوطنية ما يكون قد أعثر تنفيذ هذه المرحلة من نقائص في بعض المناطق ماهي الإجراءات التفصيلية والمبادرات المحددة التي تتضمنها المرحلة المقبلة في البرنامج الوطني لمحاربة آثار الجفاف، والتي تعتزمون تنفيذها مع بداية الموسم الفلاحي الحالي؟ وكيف تعتزم الحكومة تدارك الخصاص الذي تشكو منه بعض المناطق كما هو الشأن بالنسبة للجهة التي أتمنى إليها جهة مراكش تانسيفت الحوز، والتي تضم ثلاث مدن مصنفة كمدن فقيرة وهي الصويرة والحوز وشيشاوة؟ وكما تعلمون السيد الوزير بأن هذه المناطق إقليم شيشاوة مثلا هاذي ثلاثة سنين ماشافش الشتا، ولهذا كنطلب منكم السيد الوزير أن تعطى الأولوية لهذه المناطق ولهذه المدن الفقيرة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الآن ننتقل الى آخر السؤال آني والموجه أيضا للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، حول التدابير المتخذة لضمان موسم فلاحي منتج بالأراضي السقوية؟ للمستشارين المحترمين، السادة محمد جوهري محمد المنصوري، الصوالحي بوزكري، وابراهيم فضلي، فليتفضل السيد الرئيس.

السيد المستشار محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني،

في الحقيقة الجلسة ديال اليوم في موضوع الفلاحة هو فقط جلسة تحسيسية، لأنه إذا ادعينا كمستشارين أو أدعت الحكومة كحكومة أننا غادي نناقشوا هاذ الموضوع، ونوفيوه حقو في هاذ الوقت الوجيز، يعني كنكونوا جانينا الصواب ولكن في هاذ المراقبة العلنية فقط باش يشعروا المواطنين، وكذلك الحكومة وكذلك نحن أيضا كل واحد يشعر بالمسؤولية ديالو، وتقع عملية التحسيس، لما أطرح هاذ الموضوع، وأخبرنا في فريقنا أن هناك نية لوضع سؤال محوري، وبعد ذلك وقع يعني السؤال تعقبه مناقشة، ووقع التخلي عن هذه المسطرة، فقلنا بأن الجميع سيبطرح الزسئلة ماخاصناش نكنو خارجين من الفرق كي لا يفهم الناس بأن حنا ماكنهتموش بالفلاحة، فقط هذا هو المبرر اللي كنوضعوا عليه هاذ السؤال ففكرنا وقلنا في أي جحانب يمكن نشوفو، أشنو هي الاستعدادات اللي قامت بها الحكومة هل فكرت الآن المياه تنضب السقي هناك العيون والآبار والخطاطر، والسدود وغيرها، المياه التي تستخرج من جوف الأرض التي تسير وتمشي، يعني تسيل على سفح الأرض، مادامت هي تغب، فكيف فكرت وزارة الفلاحة في أن تحمي الأشجار التي لا يمكن لها أن تنتظر وإذا انتظرت أكثر من اللازم ووالمفروشات بطبيعة الحلا فإنها ستموت في المناطق اللي هي الغير سقوية البورية الأمر واضح، كل شيء كيعرف اشنو اللي كاين، ولكن كيف نحافظ لأنه بعض المرات في منطقة ماكيهرب الما وتموت الأشجار من بعد كتجري الدورة المائية، وتتجدد فكايعاودو الناس يغرسوا مرة أخرى، فليذلك وأظن أن الوزارة فكرت في ذلك، وأعتبر أن وزارة الفلاحة في المغرب ووزارة

التجهيز هي يعني بنك للخبراء، وهاذا كنعتزوا بيه في بلادنا، بنك للخبراء والعارفين وللعاملين وأختصر فآشنو هي التدابير وفي أي شيء في ماذا فكرت الوزارة في أن تدبر هذا الجانب من جوانب الأراضي المسقية في المغرب في هذه الأزمة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الاستاذ محمد الجوهري رئيس الفريق، الآن بعد طرح هذه الأسئلة الآنية على السيد وزري الفلاحة، أطلب من السيد الوزير المحترم، اتفضل بالأجوبة على هاذ التساؤلات، فليتفضل السيد الوزير مشكورا.

السيد اسماعيل العلوي وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

بادئ ذي بدء لابد أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين الذين تفضلوا، وتقدموا بهذه المجموعة من الأسئلة، وأتأسف معهم لكون هذه الأسئلة لم تندرج في إطار الأسئلة أو سؤال محوري، نناقش فيه بعض جوانب الإشكال الذي تعيشه الفلاة في بلادنا، من دونم شك حتى هذا السؤال المحوري، إن كتب لنا الخوض فيه، لن يشفي الغليل، لأن قضايا الفلاحة وتربية المواشي في بلادنا قاضاي كبيرة وكبيرة جدا ولا يمكن أن نتطرق إليها بإمعان إلا في إطار اللجن المخصصة لذلك، رغم هذا وأنا أشاطر رأي السيد المستشار الذي قال أن الهدف من ذلك هو التحسيس، فلابد أن نخوض في الإجابة على بعض الجوانب من الأسئلة التي طرحت علينا، وعرض هذا ينقسم بالتالي الى ثلاث أشطار، الشطر الأول سيهم الموسم الفلاحي والاستعداد له، والثاني سيتطرق الى إشكال رمضان وتزويد المواطنين ماهم في حاجة إليه من مواد غذائية فلاحية على هذا الشهر المبارك، والشطر الثالث سيحاول اللم بقضايا متصلة ببرنامج محاربة آثار الجفاف.

ففيما يخص الموسم الفلاحي، سبق لزميلي السيد حسن معوني أن أجاب عليهذا السؤال في جلسة 16 اكتوبر الماضي، أظن لابأس بالتذكير بأهم ما ستقوم به من أجل الإستجابة الى الحاجة في هذا المضمار، فسأبد بما يخص الإنتاج النباتي، وفي هذا المضمار هناك تدابير أفقية تنقسم إلى صنفين، أتخذناها في إطار وزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات، هذه التدابير الأفقية في صنفها الأول تهدف الى تهييء ظروف التمويل الموسم الفلاحي، عبر معالجة مديونية، الفلاحين اتجاه الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في إطار إتفاقية التي تم إبرامها بين الدولة والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

والى غاية 2 نوقمبر بلغ عدد المستفيدين 70 ألف و48 مستفيذا أي ٪63 من المستفيدين أغلبهم وأسطر على ذلك من صغار الفلحين، كما بلغ حجم الديون الملغاة مليار و530 مليون درهم تحملت منه الدولة 478 مليون درهم، وصندوق الوطني للقرض الفلاحي 538 مليون درهم ولا تزال العملية مستمرة إلى نهاية مارس 2002بالنسبة لإعادة الجدولة، ومتم شهر دجنبر 2002 بالنسبة لتبرئه الذمة أما في ما يتعلق بمطالبة المدنيين لتسديد قرض الموسم 2001/2002 فتجدر الإشارة لى تحديد المستفيدين، أخذ بعين الإعتبار مستوى الضرر والإمكانيات المتاحة أمام كل من المؤسسة والدولة لتعبئة الموارد المالية اللازمة سواء من الميزانية العامة أو من أموال القرض الفلاحي لمواجهة تكاليف هذا البرنامج التي تبلغ مليارين و800 مليون درهم لفائدة 20.000فلاح، وليس هناك في الإتفاقية أي بند ينص على أن المعالجة تنطبق كما جاء في سؤال السيد المستشار على كل القروض الى حدود 2001 بل أن التاريخ المذكور الوارد في الفقرة الثانية من المادة 2ومن الرابعة من الاتفاقية يعني فصلا محاسبيا، يحصر عنده جاري الديون التي تطبق عليها المعالجة، والتي تعود في نشأتها التاريخية الى ما قبل فاتح يناير 1996 فيما يخص عملية تبرئة الذمة أو إلى ما قبل الموسم الفلاحي 2001/2000 فيما يتعلق بإعادة الجدولة وهكذا فإن الديون الناتجة عن القروض القصيرة المدى للموسم الفلاحي 2001/2000.

وهي ما تطرق إليه السيد المستشار لا تدخل في إطار الإتفاقية، ماعدا القروض التي منحت في المناطق المعلن عنها منكوبة بقرار عامل وبالنسبة للجماعات الغير متضررة من الجفاف فإن استرجاع مبلغ القروض الموسم أمر طبيعي وضروري يتم وفق الإجراءات العادية المعمولب بها في الصندوق، إذن هذا فيما يخص الصنف الأول من التدابير الأفقية، أما الصنف الثاني من هذه التدابير تهم مواصلة العمل بنظام تأمين الحبوب الخريفية من آفة الجفاف على

مساحة 30000 هكتار، وتساهم الدولة في هذه العملية عن طريق دعم الانخراطات في حدود 30٪ وتخصيص غلاف مالي يصل إلى 120 مليون درهم لدعم تعويض الفلاحين في حالة حصول الجفتاف، أما التدابير القطاعية فتتوزع الى جزئين، جزء الإنتاج النباتي، ثم الجزء الإنتاج الحيواني، فيما يخص الإنتاج النباتي هناك قضية أثرت وهي متصلة بعوامل الإنتاج، وفي هذا الإطار أبدأ بالبدور وأقول أن دعم أثمنة البدور المختارة في حدود 35 درهما بالنسبة للشعير، و30 درهما بالنسبة للقمح الصلب، و25درهما بالنسبة للقمح اللين، يدخل هذا الدعم في إطار السياسة الهادفة الى تشجيع الفلاحين الضعاف الصغار، وعدم العناية القصوى بالقمح اللين الذي يمثل رغم ذلك أغلبية المنتوج الفلاحي.

كما أن هذا العمل فيما يخص البدور أدى إلى تقديم مساعدة لاستيرادها في حدود 265 درهما للقنطار بالنسبة للقمح الصلب الذي هو نادر في بلادنا في هذه السنة مع كل أسف نظرا للجفاف الذي مررنا به و120 درهم للقنطار بالنسبة للشعير، وهكذا تم توفير حوالي مليون قنطار من البدور 176 ألف قنطار من القمح اللين و282قنطار من القمح الصلب و43ألف قنطار من الشعير لأن إنتاج الشعير كان ضئيلا، وضئيلا جدا، أي بزيادة 20٪ مقارنة مع المواسم الفارط الذي فان سابقه ب 22٪، كذلك في نفس السياق المتصل بعوامل الإنتاج، هناك مواصلة دعم ونقل البدور الحبوب المختارة، وإرساء منحة 3 درهم للقنطار في الشهر لتخزين الشعير لمدة 6 أشهر لفائدة التعاونيات الفلاحية، من أجل تغطية طلبات الفلاحين خلال فترة الزرع، أما فيما تصل بالشتائل فقررنا مواصلة العمل بتوزيع شتائل للأناف من الأشجار المثمرة من الجوز واللوز، والفستق لدعم يصل الى 80٪ من ثمن اقتنائها، وتقديم منحة الإستثمار بالنسبة للزيتون 1800 درهم للهكتار الواحد في مناطق البور و2600 درهم للهكتار الواحد في المناطق السقوية، وكذلك الحوامض 7800درهم للهكتار الواحد، وكذلك توزيع شتائل بالتخيل بالمجان .

ففيما يخص مستوى الأثمنة فحاولنا الحفاظ على نفس المستوى الذي كان سائرا في الموضم الفارط بالنسبة للأسمدة المركبة والفوسفاطية مع العمل على ترشيد استعمالها من خلال تصنيع تركيبات ملائمة لكل منطقة وتشجيع تحاليل التربة وتقديم الإرشادات على مستوى المراكز الفلاحية، فيما يخص المكننة والسقي، هنام مواصل العمل بالإعانات ومنح الإستثمار من تشجيع المكننة، لنفس الحجم الذي كمنا عليه في الموسم الماضي، كما أننا قمنا ببرنامج سقي حوالي 368 ألف هكتار أي ما يناهز 70٪ من معدل مساحة المزروعات، التي تم إنجازها خلال الخمس مواسم الفارطة، وذلكم استنادا الى مخزون مياه السدود الفلاحية، الذي لا يتعدى مع كل أسف 41,6٪ بتاريخ 12 نوفمبر 2001، وستتم مراجعة المساحات حسب تطور الواردات المائية مع إيلاء الأولوية للزراعات الدائمة كالأشجار المثمرة والكروم والفصة وبعض الزراعات السنوية كالزراعات الشكرية والخضروات وإنتاج بدور الحبوب.

كما سيتم الشروع خلال هذا الموسم، بتنفيذ مخطط توسيع رقعة المساحات المسقية المجهزة بتقنيات الري الموضعي، أي هو الذي يهدف الى تجهيز 120 الف هكتار لاقتصاد ما يناهز 360 مليون متر مكعب سنويا، وفي هذه السنة وبعد أيام قليلة سنبرم اتفقية تهم منقطة الحوز وهذه الاتفاقيةج ستمكننا من سقي 20 ألف هكتار عن طريقة الري الموضعي، إذن في هطا الإطار سيتم تشجيع الري الموضعي عبر سن إعانة تتراوح ما بين 30 و40 في المائة من مجمول الكلفة حسب المناطق ونوعية التجهيزات، وهذ لعمري أنه مجهود كبير وكبير جدا لم يسبق له مثيل في بلادنا كذلك تقرر مواصلة برنامج إنجاز برنامج لتطوير زراعة الكلأ، وفي ما يخص دائما ميدان الإنتاج النباتي هناك طبعا مجهود هادف الى تشجيع الصادرات، من خلال إقرار إعانة مالية لصادرات الحوامض والطماطم الموجهة الى الأسواق الأجنبية، غير أسواق الإتحاد الأوربي، ونحن منكوب كذلك على دراسة إمكانية التخفيف من العبء الضريبي الذي يخضع له بعض الواردات والمواد الفلاحية المستعملة في إنتاج الخضر والفواكه، وكذا سن إعانة مالية لمواجهة مرض تجعد واصفرار-أوراق الطماطم، قدرها 35٪من تكلفة الشباك الواقي.

إذن هذا فيما يخص الإنتاج النباتي، فيما يخص الإنتاج الحيواني فكما هو معلوم في إطار البرنامج الوطني كمحاربة الجفاف 2000 تم وإلى غاية متم يوليوز 2001 توزيع ثمان ملايين و200 ألف قنطار من الشعير بثمن 130درهم للقنطار، وبناءا على تقييم لعملية إنقاذ الماشية، تم وضع تصور جديد يرتكز على

الإعفاءات الجمركية، عند استيراد المواد العلفية لتفعيل دور المتدخلين في تزويد السوق المحلية من مختلف الأعلاف أو هكذا تم إعفاء الشعير من جميع الضرائب والرسوم الجمركية عند الاستيراد، وذلك في الفترة الممتدة من 2يوليوز 2001 إلى غاية دجنبر 2002 مع العلم أن المواد العلفية الأخرى، كالشمندر والفصة المجففة والنخالة، مازالت تستفيد من تخفيض مستوى الضرائب والرسوم الجمركية عند الاستيراد، وتقوم الوزارة حاليا بدراسة إعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على هدد من المواد العلفية الأخري كالدرة وتفل الشعير، والمانياك وغيرهم، قلت للسادة المستشارين على أنه كذلك توجهنا بطلب الى السيد وزير المالية والى الحكومة بأن تمدد فترة إعفاء الشعير من الضرائب والرسوم الجمركية الى غاية شهر مارس المقبل.

إضافة إلى هذه الإجراءات، هناك إجراءات أخرى تهم التدابير المتخدة من أجل إنجاز عملية التعريف الشامل للقطيع l'Identiticotion génerale، وتعزيز التأطير الصحي، ومراجعة جودة المنتوجات الحيوانية، أو من أصل حيواني وتكثيف إنتاج الكلأ، وتعميم استعمال الأعلاف المركبة في تغدية الماشية، وتحسين إنتاجية القطيع، والشروع في إعادة هيكلة المجازر بتنسيق مع المصالح المعنية والجماعات المحلية، وتأهيل قطاع الطيور الداجنة وكذا تحسين الغطاء للرفع من إنتاجية المراعي، إذن هذا فيما يتصل بما نحن بصدد القيام به والمتصل والمتعلق بالموسم الفلاحي، وفيما يتعلق بتزويد السوق بالمواد الأساسية خلال شهر رضمان الأبرك، فتبرز المعطيات المتوفرة على أن تزويد السوق بالمواد الأساسية سيتم عموما بشكل عادي.

وبالنسبة للحليب ستتم تغطية الخصاص المقدر بحوالي 12 مليون لتر حيث أن الطلب المرتقب يصل الى 55 مليون لتر، والعرض لا يتجاوز 43 مليون لتر، ويحصل هذا نظرا لتزامن فترة شحة الأبقار والتي تزودنا بالحليب، وكذلك مع رضمان الذي تقع فيه زيادة الطلب بشكل ملحوظ، فنلجأ من أجل تسديد هذا الخصاص الى استيراد الحليب المعقم UHT الذي تم تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة عليه من 115٪ إلى 25٪ في الفترة ما بين 20 أكتوبر و20نوفمبر 2001 وصدر في هذا الموضوع مرسوم بتاريخ 18 أكتوبر 2001 أما في يتعلق بالمواد الحيوانية الأخرى فمن المتوقع أن يوازي العرض الطلب المقدر ب 15700 طن من لحوم الأبقار و9400 طن من لحوم الأغنام، و1700 طن من لحوم الدجاج و185مليون بيضة، وبخصوص الطماطم تقدر الموفورات من الطماطم الطرية بحوالي 94 ألف طن أي بزيادة 12٪ مقارنة مع نفس الفترة من الموسم الماضي، مما سيمكن من تزويد السوق الداخلي خلال شهر رمضان بشكل طبيعي.

أما فيما يتعلق بالطماطم المصبرة فسيمكن الإنتاج المقدر في حوالي 14 ألف طن، من تغطية كافة الطلب المحتمل، وبالنسبة للحبوب ستمكن الموفورات من تموين المطاحن بحاجياتها، وبخصوص الأرز المصنع فتجدر المخزونات بحوالي 80 ألف قنطار أي تغطية الإستهلاك لمدة 4 أشهر، أما بالنسبة للقطاني الغذائية يناهز الكميات المتوفرة في بداية شهر أكتوبر مليون و100 ألف قنطار، ستمكن من تغطية 7 أشهر من الفول و6 أشهر من الحمص، و5 أشهر من العدس، وفيما يتعلق بالطيور فإن الإنتاج برسم المواسم الحالي يبلغ حوالي 32400 طن مسجلا بذلك تراجعا ملحوظا بنسبة 50٪ مقارنة مع المرسم الفارطه و64٪ في مقارنة مع إنتاج الفترة ما بين 95و98، وستتم تغطية النقص المسجل، كما وكيفا عن طريق، الاستيراد خاصة من دول المغرب العربي في إطار تفعيل الاتفاقيات الجمركية المبرمة مع هذه الدول، إذن هذا ما يمكن أن نقوله بالنسبة لتزويد ساكنة البلاد مما هي في حاجة إليه خلال شهر رمضان، فيما يخص النقطة الثالثة وهي المتعلقة ببرنامج مكافحة الجفاف، يمكن أن نلخص أهم المؤشرات المتعلقة بالإنجازات المالية للبرنامج لرسم المراحل الثلاث فيما يلي:

برمجة أو إنجاز 14 ألف و224ورشا، ومكن ذلك من خلق 18 مليرن يوم عمل تزويد ما يناهز مليون ونصف المليون من ساكنة الأرياف بالماء الصالح للشرب، إما عن طريق الشاحنات أو عن طريق حفر الآبار وتنقية العيون، وجر قنوات المياه، أو عن طريق مدها بالماء الصالح للشرب التابع للمكتب الوطني للماء الشروب، كما تمكنا من توزيع ما يناهز 8 ملايين و200 ألف قنطار من الشعير، بثمن مدعم بلغ 130درهم للقنطار و1 مليون و530 ألف قنطار من الأعلاف المركزة الأخرى، إضافة إلى التأطير الصحي، حيث قمنا بعملية التلقيح مليوني و160 ألف رأس ضد الحمى القلاعية و3 ملايين و360 ألف رأس ضد الجدري، وكذلك قمنا يحفن ما يربو من 10 ملايين و110 رأس لمعالجة الطفيليات الداخلية.

إضافة الى هذا هناك 67 ألف فلاح الذي استفاذ من عملية وجدولة الديون كما أشرنا إلى ذلك فيما قبل، وهذا كله يدل على أن المجهود الذي بدل من خلال هذا البرنامج، برنامج محاربة الجفاف هذا مجهود أكثر من ملحوظ، بل هو الذي مكن عدد كبير من مواطنينا، من فك العزلة أولا ثم من تزويد قراهم بالماء الصالح للشرب إضافة الى عدد من العمليات التي همت القطيع بجميع أصنافه، والى مكنتنا بعد ثلاث سنوات من الجفاف لم نسجل ولله الحمد أي وباء حيواني ولم نسجل كذلك وفيات كبيرة وكبيرة جدا، كما اعتدنا في الماضي على ذلك، إذن هذه ما يمكن أن أقوله السيد الرئيس السادة المستشارين، جوابا على أسئلة السادة المستشارين المحترمين شكرا لكم جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، على توليه الأجوبة على جميع الأسئلة الآنية، الآن نمر الى إعطاء الكملة للتعقيبات فأصحاب السؤال الأول: تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

السيد الوزير، نشكركم على توضيحاكم، ولكن بالنظر الى الخاص، الى الخصاص في عدة مواد، أريد أن أتقدم ببع الملاحظات بالنسبة لمادة الشعير مثلا، السيد الوزير الثمن في الأسواق العالمية حاليا 11,50 دولار للقنطار، بعدما كان ب10دولاراتو الدولار مازال يرتفع مقارنة مع الدرهم الذي ثم تخفيضه من طرف الحكومة، ونفس الشيء بالنسبة للشمندر والنخالةو بحيث أننا أمام هذه المعطيات سيصل ثمن القنطار ديال الشعير إلى مايزيد على 140 أو 150 درهم للقنطار، وإذا أضفنا 150 تكاليف النقل التي تعرف بدورها زيادات كما ابتعدنا على ميناء الدار البيضاء، تقع التكلفة أكثر من ذلك، ولذلك نلتمس من الحكومة أن تقوم على الأقل بإرجاع تكاليف النقل الفلاحي والكسابة، كما كانت عليه سابقا وهذا أضعف الإيمان، لأن إجراءات من هذا القبيل تنعكس كذلك على مواد أخرى كالحليب، وبحيث أن البقرة الواحدة تستهلك أكثر من كيلو غرام من العلف لتكون المردودية عالية، فعلى الحكومة إذن أن لا تتعامل مع الفلاح والكساب بمنطق الربح والخسارة بل يجب دعمه يبقى في أرضه وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن أعطي الكلمة لأصحاب السؤال الثاني، تفضل السيد عبد الإلاه.

السيد المستشار رحو الهيلع:

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الأجوبة ديالو الشاملة، ولكن السيد الوزير بالنسبة المديونية والاستفادة، اللي أقصدنا هما هنوك الفلاحة اللي بالفعل الجماعات ديالهم ثم التصريح بها غير منكوبة، ولكن التقارير ديال المصالح التقنية ديال وزارة الفلاحة تتنص داخل هاذ التقارير بأن هناك داخل هاذ الجماعة اللي المعدل ديالها ماكيسمحش ليها باش تكون منكوبة راه كاين مناطق المنطقة الفلانية والمنطقة الفلانية، راه هادذي منكوبة، وهادذي متضررة 56٪ هذا ينتمي بأن هناك، واحد العدد ديال الفلاحة داخل هاذ الجماعات عندهم الجفاف، هذا باعتراف المصالح التقنية هنا دابا الناس عندهم الجفاف وماعندهم باش يخلصو وما يمكنش ليهم يخلصو Donc خاصهم يستافدو من التخفيض، خصهم قروض المشكل دابا هو مواجهة هاذ الموسم، هاذ الناس دابا واقفين كيتسناو، وماعندهم باش يحرثوا، وباش يزرعو، الفصلان غالبين، البدور ماكايناش ما يمكنش ندركوا ورا واحد الوثيقة كيفما بغا يكون النص اللي فيها، اللي احنا كنعتقدوا أنها هي إطار، ولكن كاين هناك لجان التتابعة، اللي تأقلم هاذ الوثيقة، مع المشاكل المطروحة فعلا في عين المكان هذا هو اللي تتطلبوا من السيد الوزير وتنزيدو اللوا خاص هناك واحد الحل استعجالي، لأن الموسم راه ابدا وانطلق، راه اللي مازرعش من هنا واحد العشريام ولا 15 يوم غادي يكون متأخر، واللي هذا كنطلبوا منكم السيد الوزير تبعقوا لجنة، باش توقفوا على هاذ الحقائق في عين المكان، واتخذوا القرارات المناسبة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، الآن الكلمة للسيد محمد بن الشايب.

السيد المستشار محمد بن الشايب:

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

تعقيبا على جواب السيد الوزير، والوقت لا يسمح ولكن إن شاء الله غانحاولوا باختصار أنه لم تتم الإجابة على بعض الأسئلة اللي هي أساسية، وهي السؤال المتعلق بالفلاحين اللي هما ملزمون بالدفع الأولي بالنسبة للقرض الفلاحي لتسوية وضعيتهم، والحالة هذه أن الظروف لا تسمح بالدفع أوليا، طالبنا باش تاهما تهمهم الإجراءات الملكي الحكومي بالإعفاء الجزئي، في جدولة باقي الديون علي غرار إخوانهم لتمكينهم من تسوية وضعيتهم، وبالتالي الحصول على التمويل، ومواجهة الموسم الذي نحن بصدده، كذلك لم تتم الإجابة على عدم التمويل من طرف القرض الفلاحي من المناطق الغير مغطاة بالتأمين، لأنه القرض الفلاحي تيقول بعض المناطق غير مغطاة بالتأمين من الجفاف ما يمولهاش بالنسبة للموسم الفلاحي، مع العلم أن 300 ألف هكتار هي اللي متبعة نظام ديال التأمين، و4 الملاين ونص الفوق ماخاضعاش للتأمين، وبالتالي سوف لي تتمول كذلك لم تتم الإجابة على توسيع المساحات المغطاة بالتأمين، واش غانبقا في 300 ألف هكتار الى متى؟

كان العام اللي فات؟ وهاذ العام كذلك عاتبقى 300 ألف هكتار، وخاص هاذ شي يتطور ويتوسع تاهو ما لم تتم الإجابة ديالو، كذلك نشيرو القطاع البدور أنه كان دعم ديال 65 درهم وتلقص الي 35 درهم ليس هناك دعم جديد بل هناك تقلص، وكذلك أشير بالمناسبة إلى الاحتكار الممارس من طرف القطاع العام لقطاع البدور، والذي هو وراء هاذ الهزالة من الكميات التي هي مليون قنطار، وليست كلها بدور مختارة بل فيها البدور الأخرى اللي هي غير مختارة والدليل على ذلك أنه المغرب أصبح يلتجأ الى الخارج لاستيراد الكميات الإضافية، نظرا للإحتكار الممارس من طرف القطاع العام في مواجهة القطاع الخاص، وبالتالي فشركات القطاع الخاص كلها أفلست نظرا للاحتكار، وهاذ القطاع تحرر منذ 91 ولكن التهريب كان مغلق، ونبقى امتياز القطاع العام على حساب القطاع الخاص، وعلى حساب المصلحة العامة، فنطالب بالتحرير الشامل كذلك نشكر السيد الوزير أنه طلب التمديد ديال اعفاء مادي الشعير إلى غاية 31 مارس.

وهاذ شي طالبناه في جامعة الغرف الفلاحية باش تمدد إلى 31 مارس لقطع التيارات على الوسطاء لأنه 31 ديسمبر على الأبواب وغدا غايتم رفع الرسوم وغادي يجيبوا كميات كبيرة وغدا يطلعوا السوق إذن هاذ التمديد خصوا يبقى حتى 31 مارس حتى يبان العام مزيان ديك الساعة عاد نطلقوه، وكذلك على بعض المواد العلفية الأخرى هي معفية من الرسوم الجمركية ولكن تخضع الى رسوم أخرى إضافية كالنخالة تخضع لـ 30 سنتيم للكيلو، تمشي لمصلحة تربية المواشي الشمندر والتورتو ديال نوارة الشمس تاهو كيخضع ل 10 سنتيم في الكيلو، والفلاح في وزمة واحنا نزيدوا عليه راه كانت، كذلك نسجل بارتياح تأكيد السيد الوزير بأن وسائل السقي المعقلن أو الموضعي ستحصى بدعم الدولة من 40 إلى 50٪ بمجموع التكلفة وأنا أشك في هذا التأكيد لأنه القرض الفلاحي (دردشة) شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الآن ننتقل الى التعقيب على السؤال الرابع، اللي تقدم به السي سعيد التادلاوي ومحمد السلامي ومومن البشير فليتفضل الى سعيد التادلاوي رئيس الفريق، تنتمناو تكونوا في الوقت والموعد..

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة (دردشة)، في الحقيقة السيد الرئيس كما قال الأستاذ الجوهري وكما جاء على لسان الوزير، ماكان بودنا أن ننافس هذا الموضوع في الحقيقة ولكن مسألة تحسيسية كما قال السيد الوزير الأجوبة لا تشفي الغليل في الموضوع في الحقيقة السيد الوزير هاذ الموسم الفلاحي كانجيو دائما وكانجيوا لهاذ الأجوبة وكانقولوا ها الخصاص، هاذ السياسة بقينا فيها تقريبا هاذي عشر سنوات، ماعطاتش ثمار ماعطاتش نتائج، جدولة علي جدولة فوق جدولة حنا غادين في الجدولة حتى إلى أين خصنا نعملوا واحد الوقفة، ونفكروا نقولوا أشنو هو الحل لأنه اليوم تساؤلات هي الاستثناء، والجفاف هو اللي ولى عادي، خاصنا نآمنو بهاذ الفكرة نآمنو بها، ونقولو ماشي نبقاو ونقولو محاربة آثار الجفاف الى آخره،

نقولوا أنه إيلا جات شي عام الشتا نقولوا راه استثناء، وبأن العادة راه ولات الجفاف، ونكونوا موضعيين، ونعترفوا بهاذ المسألة فهمتين ونقولوا كيفاش غادي نواجهوا القطاع الإنتاجي وآشنو هما المسائل اللي غادي نمشيوا لها باش نستعدوا ونوجهوا الفلاح.

لأن الفلاح محدود في الإمكانيات ديالو، محدود في الفكر ديالو، محدود في الثقافة ديالو، ودابا راه ماعملنا ليه والو، ولهذا راه خاصو اللي يأطر، واللي يوجهوا هذا هو الدور ديال الحكومة وديال وزارة الفلاحة أننا نوجهوه، ونفهموه على أن هاذ المناطق هو أن الغالب الله، المغرب مابقاش ديال 65 وديال السبعينات اللي كانت الشتا كتجي في وقتها والحصاد في وقتو، هاذي قدرة فوق قدرة الجميع ولكن خصنا حنا نتكيفوا معاها، بالسياسة جديدة، أعتقد شموليا خصنا نمشيوا في هاذ الإطار غير أنا اللي بغيت نشوف في هاذ الموسم السيد الوزير، كانت مناظرة نتمناها تكون بطريقة أخرى ولكن كانت وكانت تمت فيها واحد العدد ديال المناظرة أي شيء.

كذلك اعتقد من الناحية الشمولية كاين بعض الإخوان هنا تكلموا على الإسعاف، صحيح اليوم ماكاين غير الإسعاف، ولكن في ديك القضية ديال التوفير المواد الغذائية وكذلك تكلمتوا السيد الوزير على تزويد السوق من الخصاص، تكلمتو على الحليب وقلتوا كاين 12مليون ديال الخصاص، حنا بغينا غير نعرفوا وحذاري من الدولة اللي غاتجيبو منها الحليب لأنه راه كاتعرفوا السيد الوزير القرار اللي خدتو فيما يخص الأبقار.

وعدم الاستيراد ديالها ولحد العدد ديال الدول وهذا هو اللي كذلك ماشي غير الجفاف أنا متفق معاك أنه البهايم جافين، ولكن هذا عامل من العوامل اللي جعل الخصاص يكون الآن، هذا هو المشكل ديال عدم الإستيراد لأنه بالسلامة والعافية السياسة ديال الحكومة، وفي السابق كما دائما قلناها عمر الحكومات اللي سبقوا ولا الحالية شجعوا بما نسميه بالمشاتيل الحيوانية بمعنى أن حنا نتجوا الإنتاج الوطني ديالنا، ونردوه ونشجعوه، وأنا كنشكر السيد الوزير لأنه المقترح ديالنا ديال l'Identification qénéralisée هادي عام وهو تينتظر، وهاذ الصباح في ندوة الرؤساء كان نقاش حاد، وبقا الرئيس تيتملص لينا سامحه الله رئيس لجنة الفلاحة، ولكن كنشكروا السيد الوزير دابا فهمنا لأن السيد الوزير كان واعدنا قال ليك غادي نخييوه، والآن الحكومة غاتجيبو حنا ماعندنا حتى شي نقص من هاد الجانب هادي منفعة عامة كنشكروه لأنه راه غايعود بالخير على المواطنين، فأنا أؤكد فيما يخص الخصاص ديال الحليب السيد الرئيس.

السيد الوزير، أنه نبغيوا نعرفوا الدولة اللي غادي يجي منها هاذ الحليب، والمسائل اللي غادي تكون يعني ديال الوقاية وديال التحاليل مشي غير نخفضوا الرسوم ونقولو هذا رضمان ونبداو نجيبوا اللي كان كذلك تكلمتو علي تراجع ديال تقريبا 56٪ في الثمور صحيح، ولكن خصنا نعرفو الأسباب كذلك، والأسباب الأساسية كذلك هو داك المشاتيل اللي كاينة في المناطق ديال مكناس مع العلم أنه في مكناس من كايناش الثمور، الوقت اللي كيهز والنخلة من المشتل ديال مكناس ويديوها يحطوها في الراشيدية، المناخ ماتيتلائمش، هذا في هو تيلعب دور كان من ودنا أن المشتل يكون في الراشيدية هذا تاهو الدور المناخي حتي تيلعب واحد الدور، كذلك ها بوبيوض باقي لحد الآن ما تجبرش لو الدوا، والإخوان ديال الأقاليم ديال تافيلالت هنا، وكيعرفوه أنه كيتقاوم ولحد الآن باقي حتى حاجة ماوصلنا ليها، هاذ محاربة الجفاف فيما يخص الشعير أنا مشي مع هاذ الفكرة لأنه هاذ الفكرة ديال الشعير راه السيد الوزير راه كيجيب الفعل ولكن راه كاين المطاحين والمضاربين (دزدشة).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس،

الآن ننتقل إلى أصحاب السؤال الثاني، الخامس عفوا اللي تقدم به فريق الدستوري، السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري سي البنة.

السيد المستشار أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس،

أولا كنبغي نشكر السيد الوزير علي العرض اللي جا به، واللي بصراحة كيفما كان الحال تطرف لبعض المسائل اللي هي... ولكن كيفما كان الحال عرض لا يشفي الغليل، المشكل ديالنا السيد الوزير، فيما يخص القرض الفلاحي هو المعضلة الأساسية، فك:تعرفو جميع السيد الوزير على أن القرض الفلاحي، هاذ إعادة

الجدولة والإعلانات اللي عاونات بها الدولة، واللي ساهم فيها القرض الفلاحي كيجيو بحال اللي كيبور فواحد العلقة مفرغة، ملي كنجيوا نراجعو الديون اللي عند الفلاح كنلقاوها ديون خيالية، 10 آلاف درهم رجعات لـ 200 ألف درهم، كاع اللي حرث الجمل دكو، مع العلم أن الفلاح اللي كاين بالأخص في المناطق المتضررة هو لا يستطيع تأدية هاذ المبالغ اللي تخصات ليه مدة 15 سنة إذن كنجيو كنلقاو بعض المناطق اللي كنعتبروها أو كتعترها وزارة الفلاحة أنها مناطق ميسورة ولا مشجرة بحال نعطيكم مثال على أحد المناطق في الجهة ديال تانسيفت، الاوداية كتعتبر منطقة مشجرة فمشملهاش هاذ الإعفاء ، ماشملها هاذ الاستفاذة اللي خصها تستفذ منها، مع العلم أنها متواجدة في الجهة ديال تانسيفت اللي خصنا نخمو فيه السي الوزير باش مانكونوش كنضحكو على روسنا.

ونكونوا كندورو واحد الكونتور compteur في الفراغ، وهناي راه كايين ناس عندهم القرض الفلاحي وما واجدينش ومابقاوش محمد بن على هادشي داز في 82 ملي كانت التشجيع ديال زراعة القمح الطري، وبدا والناس كيخدوا مع توالي ديل سنوات الجفاف، كاين اللي هاجر، وكاين اللي دخل المدينة مابقاوش الناس متواجدين الآن، فهذاك الكونتور اللي هو عند القرض الفلاحي راه كيبور غير في الفراغ، إذن خصكم توقفو واحد الوقفجة جادة، باش تبحثو على الناس اللي متواجدين واللي عندهم الإمكانيات ديل الأداء إيلا بغيتو دركو الخطأ اللي وقع في CIH خصكم داركوا هاذ الخطأ السيد الوزير، كاين مادة الشعير الكل يتكلم على مادة الشعير والأعلاف لماذا الآن كنشوفو الخروف كيوصل ل 60 درهم للكيلو علاش لأنه المواد العلفية حد مرتفعة، طلبنا منكم السيد الوزير كاتبناكم وراسلناكم في دعم على الأقل النقل، لأنه المادة إيلا كانت ب 130 درهم ومستعد الفلاح يشربها ب 130 درهم باش توصل لو، كتوصل لو، ب 200 درهم، وكيف قال الصديق سي سعيد التادلاوي، الآن جميع المادة ديال الشعير كلها تدخل المطاحن علاش، لأنه عندهم الامكانيات، وتيعترها مادة استهلاكية المواطن،، أما الحيوان بكل صراحة السيد الوزير راكم مادرتو لو والو.

العلم أنكم في وزارة الفلاحة كتستفد من الرسوم ديال الدبح، واللي كتوفر ليها واحد العدد ديال الملايير، واللي خاص الدولة وخاصة وزارة الفلاحة تعوض هادوك مربي الماشية، لأنه هادو كسابة، هذاك الرسوم اللي كتاخذها وزارة الفلاحة على الدبح تيخصها تعوض الكساب، مادة الحليب حدار السيد الوزير، السي سعيد التادلاوي تيقول ربما واش خديتو أنا كنقول ليك السيد الوزير على أنه الحليب، دخل المغرب xxx وماعرفناهش واش هو مادة سليمة أولا كتوفر فيها جنون البقر، واللي متخلص في الوزينات المتواجدة داخل المغرب، إذن ماهي الإجراءات اللي خديتو لوقاية المواطن المغربي السيد الوزير، مع العلم الآن في داخل الفرق دايل الأغلبية كنجبروا انتقادات اللي بصراحة ل تشرف العمل الحكومي الحالي، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، عبد الحميد بنة،

الآن ننتقل الى أصحاب السؤال السادس، فليتفضل أحد السادة المستشارين للتعقيب.

السيد المستشار قاسم الغزوي:

شكرا السيد الرئيس،

معالي الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

حقيقة أنه ماكاينش هناك ما يضاف من خلال التدخلات أو المطالب اللي رفعوها الزملاء غير أنه وصل القوت اللي نثيروا واحد الإنتباه اللي هو في مصلحة هاذ القطاع أو هاذ العاملين به أو منتجية والأمر، يتعلق في الواقع، مع المديونية ومع القرض الفلاحي أنا تنعتبر هاذ المشكل مشي غير مشكل فقط مطلبي بل هو مشكل قانوني، لأنه القانون المنظم ديال القرض الفلاحي يترجع ل 63 واش باقي الآن تيساير المؤسسات الماليجة اللي هي غادية في ركب آخر، بناءا على تطلعات مستقبلية قوية وكثيرة، أولا بقا في ... رمن هنا جات المشكلة ديال المديونية اللي طرقو ليها واحد العدد ديال الزملاء لأنه ملي تيتعددو فوائد التأخير، وتي ينص عليها القانون، إذن المؤسسة ملزمة بتطبيق هاذ القانون والزبون المتعامل معها كذلك، يجب أن يحترم هاذ القانون، وهاذ القانون تيفرض زيادة ديال 1٪ في كل شهر وها الواحد في المائة، تيدخل في رأسمل الفائدج تتصبح رأسمال وتيرتب عن هذا الفوائد وتنتج فوائد التأخير، ومن هنا حقيقة كاينة واحد العدد ديال المديونيات كيما قال الزميل أن

ربما كان مليون واليوم أصبح أكثر، إذن احنا نطالب مفريق أنه هاذ القانون يجي لمجلس المستشارين قصد تحيينه ومناقشته، والرفع من مستواه ليساير المؤسسات المالية المتواجدة، راحتي وثيقة معالي الوزير اللي هي موقعة الفائدة فيها 8٪ والآن المؤسسات المالية كلها البنكية، تتعامل مع كل القطاعات لافي السكن، ولا في التمويل ولا في الاستثمار بأقل فائدة، ما يمكنش لينا تتعاملون مع قطاع إنتاجي تيعمل دور طلانعي في السوسيو اقتصادي، والفوائد مماثلة ولكن لا يمكن أن يكون ذلك إلا إذا ماراجعنا هذا القانون اللي هو منظم للقرض الفلاحي، وشكرا السيد الرئيس، شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الآن ننتقل الى التعقيب عن السؤال السابع والأخير، الكلمة الآن للأستاذ سي محمد الجوهري، أو أحد السادة المستشارين، محمد المنصوري، تفضل أستاذ.

السيد المستشار محمد الجوهري:

فقط من أجل، دائما عندنا واحد الهاجس ديال البحث على المياه الجوفية فأعتقد أن وزارة الفلاحة ووزارة التجهيز لأنهم هم المتدخلين في شأن الماء كثار كاين ثلاثة ديال المتدخلين، وزارة التجهيز ووزارة الفلاحة ووزارة الداخلية، ولكن بصفة أساسية وزارة التجهيز، فالآن وصل الوقت أننا نشوفو المياه الجوفية، فأين هي المياه ديال قرون وقرون، فوق الأرض المغربية، إذا نضبت المياه ديال عشرين سنة ما غديش تنضب المياه ديال 20 قرن، وطبعا الدراسات كاينة، وكافي بحيرات كبار، تحت الأرض كما أعلم بست خبيرا ولا عالما في ميدان الماء فلا في مناطق الغرب ولا مناطق الحوز في مراكش، ولا في مناطق تادلة وغيرها، التقنيات الحديثة فير عاجزة السيد الوزير، تكلم على بطبيعة الحال الآن وزارة الفلاحة الآن في الأمر القريب عليها أن تدعم وتشجع السقي الموضعي وسقي نقطة بنقطة كما قال، وكذلك السقي عن طريق الرش، ولكن مثلا أنا كنفكر في الدوار ديالي أو في قبليتي كانت العيون فوق الأرض كتسقي الأشجار، والأشجار نايضة ولكن نضبت، ونزل الماك، ماغاديش نشوفو كيما قالوا الإخوان نتعاونوا مع الفلاحة بطريق الربح والخسارة، الربح ديالنا هو أن الأرض تيبقاو فيها أماليها، وهاديك الشجرة تبقا واقفة ولو نصرفوا عليها بدون منطق نبعدو على منطق ديال الربح والخسارة شكرا اعتقد أن هذا موضوع، تيخصو يتدرس في لجنة وفي أقرب الآجال مشي فقط موضوع الماء، ولكن التدابير المستعجلة، التدابير الوقتية، والسيد الوزير لا يمكنه أن يغفل عن هذا الجانب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الأستاذ سمحمد الجوهري، الآن قد إنهينا جميع التعقيبات عن الأسئلة الآنية التي طرحت على السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والآن أعطي الكلمة للسيد وزير الفلاحة، والتنمية القروية، للإجابة عن هذه التعقيبات فليتفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

لابد من تقديم شكر للسادة المستشارين على ملاحظاتهم، وعلى تفقيباتهم، وأود في عجالة أن أرد على بعض الملاحظات، ففيما يخص القرض الفلاحي، ومشكلة المديونيةلابد أن نتذكر بأن ما حصل في منتصف السنة الماضية، وفي نهايتها أو قبل شهور مابقتش متذكر بالضبط، حصل نتيجة مطالبات عديدة أتت من عندكم السادة المستشارين ومن عند السادة النواب، والهدف في هذا الاتفاق الذي أبرم بين الدولة والقرض الفلاحي هو أن تتحمل الدولة جزء هام من ديون الفلاحين وهذا ما يحصل كما أن على الصندوق الوطني أن يتحمل جزءا من هذه الديون، وهذا ما يحصل فلا يمكن لنا أن نقول بأن الأمور تبقى على حالها، فإعادة الجدولة تأتي في المرحلة الأخيرة، بعد إعفاء نصيب من الديون، وتحملها من طرف الدولة ومن طرف الصندوق حتى نصل إلى عملية إعادة الجدولة لمدة تتراوح بين 15 و20 سنة، أظن أن هنا نجد أنفسنا في نوع من الحرج، فأسجبت لطلب ملح من طرف افلاحين ومن يمثلهم، وعندما استبنا إلى هذا الطلب لاحظنا أن عددا كبيرا من الفلاحين الكبار لا يقومون على تسديد ما عليهم من ديون والدخول في عملية حل المشكلة بينهم وبين الصندوق.

لقد ذكرت في عرضي أن عدد كبير من الفلاحين الكبار والصغار والمتوسطين هم الذين قضوا هذه المشكلة مع القرض

الفلاحي، ولقد اتيحت لي فرصة استماع بعض الملاكين الكبار والفلاحين الكبار يقولون أن على الدولة أن تقوم بعملية صفح الديون برمتها وعلى صندوق الحسن الثاني أن يتحمل هذه المصاريف أعتبر أن هذا الكلام كلام غير لائق، وغير معقول ولكن مع كل أسف استمعت إليه من لدن بعض الملاكين الكبار وبعض الفلاحين الكبار، وما يحعلني أتساءل هو أن ليس هناك من فلاحين كبار ترددوا على مراكز القرض الفلاحي لتصفية ملفاتهم، ماذا ينتظرون الله أعلم، كما كانت الآجال محددة وستطبق بحدافرها من لم يدخل في عملية فصل الديون، سيطالب بكل الديون التي على ذمته فيما يخص مشكلة البنور في السنة الماضية وفي نفس الفترة كانت هناك عدة ملاحظات ومؤاخذات على الحكومة، حيث أنها لا تتوفر على مدخر احتياطي من البنور، وفمنا بهذه العملية والآن والحمد لله نتوفر على أزيد من مليون قنطار من البنور، طبعا مررنا في سنة جفاف، ولم نتوفر دائما على أصناف من نوع رفيع من هذه البنور ولكن كنا حريصين كل الحرص على أن نتوفر على بدور قابلة للإنتاج وهذا ما حصل في هذه السنة.

الدعم الذي تقدمه الدولة هو رهين بمدى إمكانيات هذه الدولة على المستوى المادي وأنتم الآن على غرار زملائهم في الغرفة الأخرى تدرسون الميزانية، وتدركون شحة الإمكانات المالية المتوفرة لدى الدولة في عدد من الميادين الأساسية منها وغير الأساسية فيما يخص مشكلة التأمين، فالتأمين أشرت إلى 300 ألف هكتار لأنه قبل سنتين كان 160 ألف هكتار فقط ونحن نسعى الى الوصول الى 300 ألف هكتار، كمنطلق لتعميم هذه العملية، ولكن هذه العملية تهم شركات ومؤسسات خصوصية تقوم بعملية التقويم للإمكانات الطبيعية والقدرات المالية للفلاحين، ولا يمكن للدولة وأنتم تناشدونها على التخلي عن كل المرافق التي تهتم بها في ميدان البنور وغير البنور، لا يمكنها أن تفرض إرادتها على مؤسسات حرة لها دوافع ولها منطق بالنسبة للتعامل مع الفلاحين، ورغم ذلك فالدولة كما قلت تتحمل ٪30 من أعباء ما يترتب عن الجفاف على الفلاحين في ميدان التأمين، فيما يخص السقي الموضعي، أود فقط أن أذكر أنني لم أقول بأن الدولة ستتحمل 40 ال 50٪ من الكلفة الإجمالية مت قلته هو أنها ستتحمل ما بين 30و40٪ من الكلفة الإجمالية حسب المناطق، حتى لا تسجلوا أشياء لم أفوه، بها أبدا، فيما يخص الاعلاف والشعير، وإشكال النقل فإلى غاية يونيو الماضي تحملت الدولة في ميدان نقل الأعلاف والشعير 208 مليون 200 ألف 208,200,000 درهم.

إذن مبالغ مهمة جدا تحملتها الدولة ولا يمكن لها أن تستمر في هذه العملية لأن الصناديق التي كنا نستعملها قد أفرغت وهذه الصناديق تمول عن طريق الدبائح من بين الموارد التي تحصل عليها فلابد أن نترك فترة على الأقل لإعادة دخل بعض الموارد على هذه الصناديق قبل الخوض في هذه العمليات، إنما الملاحظ هو أن جميع الأسواق مزودة بالشعير وليس هناك من يحتج على العملية التي قمنا بها بل هناك من يطالب بتمديدها الى غاية شهر أبريل فليس بالشعر المدعم، فلا يمكن أن نطالب أنسفنا بما لم نستطع عليه، فأظن هادي أشياء منطقية، لا يمكن لدولتنا أن تتحمل كل هذه الأعباء التي أشرت إليها لأن الإمكانات غير موجودة، رذا ما أعتر ثم علي كنز يمكن الدولة من الاستجابة لكل القضايا التي تطرحونها فمرحبا بهذا الكثير.

الذي سيمكننا من حل معضلات كثيرة فيما يخص أشكال الحليب تعلمون السادة المستشارين أن مرض جنون البقر، لا يعني أبدا الحليب حتى حليب بقرة مصابة بهذا المرض، فمرض جنون البقر يهم زساسا الأمعاء ويهم الدماغ ويهم العمود الفقري، وما يتفرع عن العمر الفقري، فالحليب والأبحاث العلمية وأنتم على اطلاع بذلك، فالحليب غير معني بثاثا بهاذ الموضوع، ولذلك أرجوكم، لا نهول في الموضوع حتى لا نجعل المواطنين، يتخوفون من أشياء لا وجود لها، فيما يخص النقط الأخرى، فأظن أنها كلها كانت نقط مهمة، ولكن يضيف بنا الوقت للتعرض إليها، وما يمكن أن أقول في نهاية هذه التدخلات، هو أن يرحمنا العلي القدير بأمطاره حتى نحل كل المشاكل التي تعترض سبيلنا، شكرا لكم سيدي الرئيس، شكرا لكم السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، على الأجوبة على جميع الأسئلة الآنية، والتي استفدنا كثيرا منها، ومن خلالها الرأي العام الآن ننتقل دائما في نفس القطاعو مع الأسئلة الشفهية ونستهلها بالسؤال الموالي الموجه الى السيد الويزر حول غرس أشجار اللوز والزيتون للمستشار المحترم، حمادي مورو.

السيد المستشار حمادي مورو:

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزير المحترم،

السادة البرلمانيين المحترمين،

معالي الوزير سؤال موجه حول غرس الأشجار والتشجير حول ناحية الشمالية الجبلية كلهم، كانوا كايتمناو تكون مغروسة اشجار الزيتون كاملة، وتعطي هي الزيتون وداع الثلج، دابا راه الطريق مقطوعة مانلقاش مين دوز، الحسيمة، أما ذاك الموضوع ديال الفلاحة ديال الزيتون، الآن سامعين فيها، علاش؟ باش نهضروا على منطقة الحسيمة كان عندهم اللوز هو جدودهم الآن درك داك اللوز مابقاش مات ذاك اللوز مابقاش الحس ديالو الدولة غرست عام 65 هادوك الناس اللي بقاو ساكنين، دابا سلهم رابا في ماوصلوش، هاذاك البلاد ماعندها فلاحة ماعندهاما، ماعندها تعاون ماعندهم والو، حتى الغراسة اللي كايجي كايبيعها القايد ولا ماعرفتش فين كتمشي، ماكاينش تا اللي كيعطيهم....

وثانيا حتى إيلا غرس هو كيترعى، زيلا غرست وزارة الفلاحة والمياه والغابة، يعني كتنجح، ولكن إيلا غرست أنا كيرعاوها على هذا؟ كنطلبوا يد المساعدة إقليم الحسيمة كامل واقف على الغراسة لأن الغراسة ديالو هو اللوز، هذا معروف على الصعيد الوطني اللوز باش كيعيشوا دوك الناس إيلا ما كان الجفاف كايجيهم داك النصيب، اللوز به باش كيستقروا وباش كيعيشوا، الآن دابا كنشكرو معالي الوزير اللي دار واحد المباردة في هاذ الساعة هادي، راهما كيحفرو واحد الخدمة ما فهمناهاش خدموا هنا، ورجلوا القنيطرة ماعندهم داكشي مترتب، كيفاش حفرتي قدامي واسمحتي وآمشيشي لقنيطرة، الناس كتسأل على هاذ الحالة هادي ديال كيفاش شبرتيوا هاذ القضية، أما في 65 من علمنا والو لهنايا، دابا في هاذ القضية أنا عشت الجفاف فين مشاودوك الفلوس، شطبنا الزنقة، ونقينا لحجار تنفكروا غير اليد العاملة، أنعدلوها في موضع المدرسة، مانضيعوش الصرف غير في الحفاري، هاذ الأعداد الملايير اللي خرجت الجفاف ولكن كلو أشنو انتجنا خدمنا بهم الزبل خدمما بهم الحاجة ماعندها حتى شي فائدة، انتجوه في واحد الموضع اللي غادي يرجع علينا بالنفع، مشي غادي نسيبوهم هانداك 200 عامل 300-400 غادي نجبروها كنفرقوا، ولكن احنا واقفين علي الغراسة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

السيد المستشار:

شكرا سيدي الرئيس،

واقفين على الخدمة في البوادي، واقفين على الطريق يعدلو البيست، مشي غايعطي باش ينتفوها، ودابا كنشكر السيد الوزير علي المبادرة اللي عملتي الحسيمة دابا الآن كنطلبو منك تكمل على الغراسة كيما هي كاملة ولكن من الطرف، مشي هاذا أيه، هاذا ألا،شوكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المحترم، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السادة المستشارون،

أشكر طبعا، السيد المستشار على طرحه هذا السؤال الذي ليس يهم فقط إقليم الحسيمة، ولكن يهم كل مناطق الشمال، الى تتسم بتضارسها الوعرة، وبقلة خصوبة أراضيها الفلاحية، وعلى هذا الأساس حظيت هذه المناطق خلال العقدين الزخيرين باهتمام خاص من لدن الوزارة في ميدان التشجير، حيث تم غرس مساحات شاسعة بلقت ما يناهز 100 ألف هكتار وهذه المساحة تمثل ثلث الإنجازات على الصعيد الوطني، منها 60 ألف هكتار في إطار صندوق التنمية الفلاحة و 20 ألف هكتار في إطار المشاريع المندمجة و20 ألف هكتار ضمن برنامج مكافحة انجراف التربة، وبالنسبة للمخطط الخماسي الذي نحن بصدد إنجازه فلقد تقرر تحقيق تشجير ما يناهز 69 ألف هكتار بوثير غرس سنوية تعادل 13600 هكتار من الأشجار المثمر، والمخطط هذه الأشجار ستتوزع التدخلات الخاصة بها، على الشكل التالي:

المخطط الوطني لتنمية قطاع الزيتون 20 ألف هكتار في إطار منحة الإستثمار، برنامج التشجير لوكالة التنمية الأقاليم الشمالية 24 ألف هكتار، مشاريع استثمار المناطق البورية 11 ألف هكتار، توزيع غرس الأشجار المثمرة المدعمة في إطار صندوق التنمية الفلاحية 13 ألف هكتار، أما بخصوص إقليم الحسيمة وهو الذي يحضى

باهتمامكم السيد المستشار، وعلاوة على امنجزات التي يقوم بها الفلاحون بإمكاناتهم الخاصة، ثم منذ سنة 1986 إنجاز ما يناير 15700 هكتار منها 9800 من اللوز، و5300 من الزيتون موزعة حسب مختلف البرامج كالتالي:

وكالة تنمية الأقاليم الشمالية 8200 هكتار، الحماية والمحافظة على الأراضي من انجراف التربة 4200 هكتار، صندوق التنمية الفلاحية 3800 هكتار، المخطط الوطني لقطاع الزيتون 40 هكتار هذا وتضح أهمية المنجزات في ميدان التشجير المثمر، بهذا الإقليم من خلال تطور مساحات الأشجار المثمرة حيث ارتفعت هذه الاخيرة أي المساحة من 5000 هكتار سنة 1950 أي غداة الاستقلال، إلى 40 ألف هكتار حاليا أي أنها تضاعفت بثماني مرات في طرف 45 سنة، ولازلنا على هذه الوثيرة بل وسنقوي هذه الوثيرة حتى نستجيب لطابلات كل المواطنين في هذا الإقليم العزيز شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، هل هناك تعقيب للسيد المستشار؟ بدون تعقيب والآن نمر للسؤال الثاني، حول تعديل قانون الاستثمار الفلاحي للمستشار المحترم، السيد بوشعيب الهلالي، تفضل السي بوشعيب الهلالي.

السيد المستشار بوشعيب الهلالي:

شكرا، السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم السؤال المطروح، هو حول القانون للاستثمار الفلاحي هاذ القانون اللي خو الرابطة، أساسية في العلاقات داخل العالم القروي، وكيفية مجملة، ولقد سبق السيد الوزير المحترم، أن ذرحت عدة أسئلة حول تعديل هاذ القانون ديال الاستثمار الفلاحي وقد سبق كذلك أن تقدمنا بأسئلة سواء بالنسبة للوزير المحترم الحالي، ولا بالنسبة للوزراء السابقين للفلاحة، وكلما طرحت الأسئلة وأعطيت وعود من أجل تعديل هاذ القانون، أو تصحيحه أو الخروج بقانون جديد للاستثمار الفلاحي، كلما أعطيت الوعود نرى في النتائج، هو إصلاح بعض النصوص، وترقيع هاذ القانون، ولماذا السؤال حول القانون ديال الاستثمار الفلاحي، أولا هو كون هاذ القانون أصبح قديما والسبب المطروح حول هاذ القانون تد ثانيا لشيخوخته ولترقيعه.

وأظن السيد الوزير المحترم، هو أن القانون ديال الاستثمار الفلاحي، هو الذي ينظم العلاقات بين المشجين والمصانع سواء المصانع السكرية أو المصانع ديال الحليب أو غيرها، وكذلك هو الذي ينظم توزيع المناطق وكذلك ينظم تنظيم السقي داخل المناطق بحيث هو العلاقة الأساسية في العالم الفلاحي، ونحن اليوم نطرح السؤال من جديد، نتمنى من السيد الوزير، أن يشفي تحليل الطارحين بهذا السؤال، إما في قانون جديد يطرح في البرلمان للمناقشة، وإما كحل من الحلول لأن اليوم منا أمام مشاكل الجفاف، ومشاكل الإضطرابات الفلاحية فما هو القانون الذي ينظم هذه المشاكل ويعطي الضمانات سواء في المناطق المسقية أو البورية السؤال المطروح، هو غادي يجي من الجواب ديال السيد الوزير المحترم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد يوشعيب الهلالي، المستشار المحترم، والآن الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

فعلا السيد المستشار لقد أضحى جليا أن قانون الإستثمار الفلاحي تقادم، ولم يبقى يساسر التحولات التي عرفتها البلاد منذ ظهور أو صدور هذا القانون سنة 1969، ولذلك فإن الوزارة انكبت منذ سنة 1998 انكبت على دراسة الموضوع، وشكلت لجنة من الخبراء عملت في المرحلة الأولى على تقييم شامل لسياسات المتبعة في إطار القانون الحالي، تم وضعت التوجهات الاستراتيجية التي يجب أن نسير عليها ومواكبة للتطورات العالمية على المستوى الاقتصادي، والتطورات التي حصلت وسجلت داخل وطننا في الميدان الفلاحي والقروي، وفي مرحلة ثانية عملت هذه اللجنة على صياغة مشروع قانون جديد مكون من أكثر من 1700 فصل مما يدل على أنه سعى الى الشمولية في الطرح والشمولية في التطرق الى كل القضايا التي تهم الحياة الفلاحية وحياة سكان الأرياف ويرمي هذا المشروع الجديد الى جعل ** الفلاحي نشاطا متعدد المهام، من النواحي الاجتماعية والبيئية، كما يضع الزسس لسياسة جهوية

ومحلية للتنمية الفلاحية، وحتى يحظى هذا المشروع بتشاور واسع حول محتوياته فقد تم وضع برنامج للتصديق عليه في ثلاث مراحل.

تشمل المرحلة الأولى تشاورا داخل الوزارة.

والمرحلة الثانية تشمل جميع الأطراف الحكومية المعنية فيما يتهم المرحلة الثالث، ممثلي الفلاحين والمهنيين، وجميع الفاعلين في القطاع الفلاحي من غرف مهنية ونيابية وذلكم على الصعيدين الوطني والجهوي، والوزارة حاليا بصدد الرعداد والترتيب لوضع اللمسات الأخيرة للمرحلة الأولى، التي سنشرع فيها إن شاء الله مع بداية شهر رمضان المبارك، ونتمنى هذا الشهر المبارك سيمكننا من الخوض في هذه العملية الخطيرة في مضامينها وفي أبعادها، سنخوض فيها في ظروف مواتية، ونستجيب الى رغبات السادة المستشارين وأساسا إلى رغبة السيد المستشار الهلالي وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، الكلمة للسيد بوشعيب الهلالي تفضلوا.

السيد المستشار بوشعيب الهلالي:

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير حقيقة هو أن السيد الوزير تكلم عن صياغة المشروع كمشروع، يمكن القول على أن الآن نحن أصبحت نعيش بدون قانون استثمار فلاحي، مادام هذا المشروع لازال تحت المناقشة من طرف لجنة مختصة، نحن نعيش بدون قانون، قانون الاستثمار، الفلاحي وأبلغ للسيد الوزير المحترم، الذي نحترمه كثيرا، هو أن بحثنا في المكتبة الرسمية، ووجدنا طبعتين، طبعة ديال هاذ المشروع بالفرنسية، وطبعة بالعربية، ولكن الطبعة اللي موجودة بالعربية متناثرة، بحيث وقع فيها التشتيت، وبالطبعة الفرنسية يمكن القول على أنها متواصة شيئا ما، ولهذا كنظن على زن مادام السيد الوزير المحترم ماعطاش التاريخ تقديم هاذ المشروع قانون الاستثمار الفلاحي، غادي يبقى العالم القروي، بدون قانون استثمار فلاحي، وهذا هو السؤال الثاني، اللي كنتمناو باش السيد الوزير في المسؤولية ديالو تخرج وزارة الفلاحة واحد القانون اللي يحل المشاكل ديال العالم الفلاحي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير تفضلوا لكم الكلمة.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا على سعة صدركم، فؤد فقط أن أقول أننا نعيش تحت قانون موجود صدر في سنة 1969 فلا يمكن أن نقول بأن الفلاحة والعالم القروي يعيشان خارج القانون أو بدون قانون، فالقانون موجود وعلى الجميع أن يحترم مضمونه، بالنسبة لعمله، فيما يخص النسخة التي كثر عليها السيد المستشار، استغرب لوجودها في المكتبة الوطنية الرسمية لأن هذا المشروع لازال مشروعا، ولا يمكن أن تتضرب منه النسخ رسمية متفق عليها حيث أن الاتفاق لم يحصل حتى على مستوى وزارة الفلاحة نفسها، فهذا مشروع أقدم عليه بعض الخبراء بإيعاز من الوزارة وعل الوزارة أن تعمم مضمونه على جميع القطاعات التابعة لها قبل أن تعرضه على القطاعات الوزارية الأخرى وبعد ذلك سيأتي زمام مجلسكم مجلس المستشارين ومجلس النواب، أظن هذه الوثيقة رذا ما عثر عليها السيد المستشار في مكان فمن دون شك أنها وثيقة مزورة ليست لها أي قيمة قانونية، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، الان ننتقل الى السؤال الموالي، حول غيابه العنصر الأمين لمزارع الزيتون للمستشار المحترم السيد محمد الخضوري، فليتفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار محمد الخضوري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير تكتسي زراعة حقول وغابات الزيتون أهمية متزايدة في بنية الفلاحة بالمغرب، خاصة أمام استمرار ظاهرة الجفاف الذي أصبح يتأكد أكثر فأكثر أنه ظاهرة بنيوية في الاقتصاد المغربي، غير أن الجهود المبذولة من قبل المزارعين تصطدم بافات أخرى تتجلى في غياب الجانب الأمني مما يؤدي الى المس بحق الملكية، ونهب الأشجار المثمرة الشيء الذي يلحق أضرارا جسيمة بالمزارعين لذا نساءلكم السيد الوزير، عن التدابير التي

تعتزمون القيام بها، بتنسيق مع وزارة الداخلية، باعتبارها الجهاز الوصي على العنصر الأمني، و شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الدكتور الخضوري المستشار المحترم، والآن الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

لابد من الإشارة في البداية، الى أن الدور الرئيسي للمصالح الخارجية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات، يتمثل في الخصوص لتأطير التقني للفلاحين، ومواكبة أنشطتهم الفلاحية للرفع من مردودية المحاصيل، أما مواجهة ظاهرة نهب المحصول والأشجار المثمرة، وخاصة منها أشجار الزيتون، تلكم الظاهرة التي تنحصر حسب علمي في منقطة معنية، فلست من صلاحية الوزارة ولا تدخل في دائرة اختصاصاتها نظرا لطابعها الأمني، وتفضل السيد المستشار وذكر وزارة الداخلية في هذا الموضوع، ويمكن زن أضيف الي أن إضافة الى وزارة الداخلية يمكن لأصحاب تلكم الأشجار أن يقوموا هم أنفسهم أو يحرصون على صيانتها ومعارضة كل من يرغب في نهبنها، فأرجو من السيد المستشار إذا كانت لهم معطيات دقيقة أن يبلغنا بها ونحن سنعكسها على الدوائر المختصة في هذا المضمار، وسنطالبها للقيام بالواجب حرصا على سلامة الأملاك، وأجساد المواطنين وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير الكلمة للسيد المستشار.

السيد المستشار محمد الخضوري:

تنشكروا السيد الوزير على الجواب ديالو، إلا أنه حنا ما تنكروش داك اللي عملات الحكومة فيما يخص الفلاحة والفلاحة هما شهود على هاذ شي، والمجهودات والإعلانات اللي عملت، وخصوصا كاينة إرادة ملكية، وكاين عمل حكومي جاد، كاين عمل ديال الوزارة ديالكم السيد الوزير، وبصفتكم المسؤول المباشر على العالم القروي، وبصفتكم مسؤول علي الغرس، وعلي الشجرة وعلى البقرة، حنا اللي تنطلبو منكم السيد الوزير أنكم تكونو مدافع على الفلاح، لحقاش العمل ديالكم تيصبح مأطور الى ماكانش الأمن، هادي هي النقطة، وهذا هو النقد اللي خصنا نعملوا ليكم ولوزير الداخلية أن النقطة ديال الأمن مشي نقطة محدودة نقطة عامة بالنسبة للعالم القروي، وتيشهد بها وملي تنقولو الفلاحة تنقولوا الفلاحة الضعاف، الفلاح الضعيف والفلاح المتوسط، أما الفلاح الكبير راه تيعمل الغش ديالو، أحنا هنا كندافعوا على الفلاح الصغير والفلاح المتوسط، وأنتما بصفتكم مسؤولين على هاذ العالم القروي وعلى العمل الفلاحي، أنتما اللي غادي تحركوا هاذ الملف مع وزارة الداخلية، ولكن راكم مشي مسؤولين كيف قلتيوا علي هاذ الشي، خصكم تكونو مسؤولين وتعملوا الدور ديال التنسيق لإيجاد حل أمني شامل في العالم القروي اللي باش الفلاح يبدا يستثمر ويستثمر بهناء باش يكون مطمئن على الاستثمار ديالو، وشكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

السيد الوزير،

الآن ننتقل الى السؤال الموالي، حول المناطق المصنفة بالمناطق المنكوبة جنوب أم الربيع للمستشارين المحترمين السادة محمد الجوهري عادل أسكتى، ادريس الحسني، والصوالحي بوزكري، فليتفضل أحد السادة المستشارين. تفضل سي الصوالحي.

السيد المستشار الصوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران السادة المستشارون،

السيد الوزير،

هاد السؤال جا في الأجوبة ديالكم، بعد قبل قليل جات بعض الإشارات تتعلق به، ولكن اللي بغينا نركز عليه السيد الوزير،تذكروا أنكم خلال الموسم الفلاحي السابق كنتوا صنفتوا المغرب إلى مناطق، مناطق متضررة جنوب أم الربيع، هناك مناطق متضررة بدرجة أخف شمال أم الربيع، وفي الوقت اللي كانت هاد المناطق متضررة جنوب أم الربيع تنتظر واحد البرنامج استثنائي خاص بهاد الربوع، لاحظنا أنه ما كان حتى شي حاجة من هاد القبيل بالنسبة

لهاد المناطق ما عدى استمرار الحكومي في تطبيق البرنامج الشامل ديال الحد من آثار الجفاف اللي كان مقسم على ثلاثة مراحل واللي المرحلة الأخيرة منو مازالت تتطبق خلال هاد السنة وإلى حدود هاد الساعة واللي باقي بعض الجوانب تاعها يعني معرفوشاي التطبيق فالتساؤلحنا قلنا السيد الوزير هذا التضييق اللي كنتو وقعتوا اللي عملتو بالنسبة للمناطق الموجودة جنوب أم الربيع، في نظرنا ما حظى حتى بشي ميزة استثنائية على مستوى التشغيل على مستوى مديونية الفلاح بكيفية استثنائية ومتميزة، على مستوى الشعير يعني ديال الكلأ للماشية، لذلك نريد أن نلفت نظركم إلى هاد ،حنا نعتبر وهذا إغفال، ولا يمكن أن نعتبر أن هاد المناطق حظيت بما كنتم قد وعدتم به أن هذه المناطق متضررة، وأنها ستعامل بهذه الصفة من خلال برامج استثنائية لذلك نساءلكم السيد الوزير حول هذه الحالة هذه الحالة بالنسبة لهذه المناطق، شكرا.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا السيد المستشار المحترم،

تفضل السيد الرئيس.

السيد المستشار عمر الإدريسي:

السيد الرئيس، أنا غير بغيت نصحح وغادي يتساءلو معايا السادة المستشارين، أقامنا جدول ديال الأسئلة كنظن أن السادة المستشارين كلهم عندهم، والأسئلة مصاوبة بالترتيب، معرفتش، علاش السيد الرئيس، سمحتو لنفسكم أنكم، تدوزوا أسئلة وتنقزوا واحد المجموعة ديال الأسئلة، وتعطي لواحد آخر يجاوب، احنا كمفهموا هذي الستة غير قسمين، حتى واحد مايدير الحملة على ظهرنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة.

مادام أنتما تتعرفوا السيد الرئيس القضية أنا عندي الترتيب اللي كاين(دردشة) الأسئلة اللي كتوضع الرئاسة أنا عندي ترتيب. الآن مشي مشكل. (دردشة). السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون، أولا عرفت كما يعلم الجميع أقاليم الواقعة جنوب خط الممتد من نهر أم الربيع إلى بلدة عين بني مظهر بالأقاليم الشرقية، خلال الموسم الفلاحي 2001/2000 نقصا مطريا حادا جعل هذه المناطق تعيش حالة الجفاف للسنة الثالثة على التوالي و السنة الخامسة على التوالي بالنسبة لبعض المناطق ، وللتذكير لقد أعدت الحكومة برنامجا وطنيا للحد من آثار الجفاف خصصت له ما يناهز 7ملايير درهم، ونظرا لكون هذا البرنامج طبق في مراحل ثلاث فيمكن أن نقول بأن المناطق الموجودة جنوب خط الذي أشرت إليه سابقا حظيت بثلثي الاعتمادات المحولة لحد الآن لمختلف أقاليم المملكة وهاد الأمر، يمكن أن نعود إليه انطلاقا من الأرقام التي يمكن أن نتوفر عليها منظرا لكون المناطق موجودة في الجاني الغربي من الوطن جنوب نهر أم الربيع وهي مواكش تانسيفت الحوز، ومنطقة سوس ماسة درعة ومنطقة كلميم اسمارة، ومنطقة العيون بوجدور الساقية الحمراء، وجهة وادي الذهب الكويرة.

فهذه المناطق تعتمد بالأساس كما هو في علمكم السادة المستشارين على تربية الماشية، ولذلك فهي قد حظيت بأولوية مستوى، فيما يتعبق بعملية الشعير المدعم، عندما كنا نخوض في هذه العملية، حيث استفادت مما يناهز 90٪ من الكميات المبرمجة في إطار المرحلة الثالثة والتي بلغت مليون ومائة الف قنطار، ثم لابد كذلك أن نقول بأن هذه المناطق الموجودة جنوب قط المتدخن نهر أم الربيع الى بلدة بني مظهر في المغرب الشرقي، هذه المناطق خصصنا لها كل ماكان لدينا من إمكانيات خلال أساسا الفترة الثالثة التي لم تنتهي بعد فمن دون شك أن الاحتياجات هي تفوق الإمكانات ولكن لا حول ولا قوة لنا إلا ماهو بين أيدينا، فبالتالي أظن أنه ليس هناك عناية مهمة ومهمة جدا غير أن المعطيات المناخية، التي نئن منها جميعا، هي التي حالت دون تخصيص المزيد من الإمكانات لهذه المناطق.

وكما قلت سابقا نتمنى من العلي القدير أن يمطر شآبيب الرحمة عن طريق أمطاره علينا جميعا حتى نتجاوز كل هذه الحسابات وكل هذه المضاربات التي تقوم بها على الأقل في المستوى الفكري، شكرا لكم .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، بإيجاز.

السيد المستشار:

السيد الوزير اللي بغينا نطلبوا منكم هو إعادة العمل بالشعير المدعم، لأن الشعير المدعم السيد الوزير بكل صراحة، راه كان تتكلو حتى البشر، بالإضافة الى الماشية كذلك بغينا نطلبوا منكم إعادة العمل بالنقل المدعم، لأنه السيد الوزدير هاذ الإجراءات اللي خدتيو من يوليوز الى 31 دجنبر واللي ديال إعفاء الشعير من رسوم الجمركية وترك السوق مفتوح راه تى سماتو منو غير المضاربين اللي تيجيبوا البواخر، راهم قسموا السوق على المستوى الوطني في الزمان ويعني تيطبقو الأثمنة اللي تيتنفقوا عليها، لذلك حنا تنعتقدوا أنه الرجوع الى منهجية الشعير المدعم لها أهمية كبرى رغم ديك الحجم القليل الصغير، تيوصل ولكن كان يتوصل للجميع وكان تي يقتات منو احنى البشر، كذلك تنطالبو هاذ القضية ديال النقل يتعاد العمل به خصوصا بالنسبة لهاذ المناطق، أما هاذ السياسة ديال التحرير، راه تنقول ليكم السيد الوزير، وهذا هو الكارثة الكبرى أن المصائب اللي تتحل بالدولة تيستفتدو منها واحد المحتالين واحد المجهودات وهذا نفس الشيء تنلقاو حتى بالنسبة للدقيق الوطني المدعم، لذلك أحنا تنطالبوا التخلي عن منهجية رفع رسوم الجمارك، على الشعير، واللجوء الي الصندوق، كما تنطالبوا كذلك السيد الوزير، وكذلك بقيناه مع وزير المالية، بغيناكم تجتهدوا باش هاذ القطاع ديال الفلاحة، مايبقاش هو بنفسو يمول نفسو بغينا واحد الترانسفير **transfert** واحد التحويل من شي قطاع آخر من جهة أخرى، لفائدة هاذ القطاع الفلاحي، في إطار التكافل والتضامن الوطني شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، غير بغيت السيد الرئيس نوضح ليكم واحد النقطة أساسية أ ن هاذ السؤال ديالكم هو مبرمج في البقية ديال الأسلة الشفهية، ولكمن هذا هو علاش ماجاش هنايا في الترتيب لأننا أننا تنعمل من هاذ الأسئلة هادي، لهذا الآن كيما كان الأمير أنا غادي نعطيكم الكلمة لأنكم كتجيو فيها بالترتيب، وهذا هو مشي تم إغفال ولاشي حاجة، الآن السؤال الموالي هو حول وضعية استصلاح بعض الأراضي، للمستشارين المحترمين، السادة محمد المهدي الدرقاوي، وعمر الجميلي، ومحمد عشاب، فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين(دردشة).

السيد المستشار محمد المهدي الدرقاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم برنامج سقي المليون هكتار، التي اعتمدتها الدولة منذ عدة سنوات وضعت بالعديد من الفلاحين في مناطق مختلفة من الوطن إلى تأسيس تعاونيات فلاحية ذات تخصصات متنوعة، ومتعددة هدفت الى استصلاح الأراضي، وتوفير بنيات الري، كما أن الدولة عبر وزارتكم قدمت المساعدة التقنية والمالية، من أجل النهوض بالمشاريع المختلفة لتلك التعاونيات ولهذا الغرض رصدت أغلفة مالية هامة من ميزانية الدولة، لتنمية تلك المناطق التي خلقت فيها تلك المشاريع، وهذا الأمر لا يمكن إلا أن يثلج صدر الفلاحين، وينعكس ليهم إجابيا ويخلف في نفسهم الإنشراح، إلا أننا نسجل مع الأسف أن المسؤولين على تلك المشاريع، سواء تعلق الأمر ببعض المقاولات أو بعض المراقبين، لم يطبقوا الموافات والاتفاقات التي نصت عليها دفاتر التحملات على وجهها الأكمل الشي الذي خلق الكثير من العيوب التقنية، ومس ببعض حقوق الفلاحين المعنيين ومس بتنيات بعض الأراضي، وشوه بعض الهياكل الزراعية، وقد كان من أسباب ذلك غياب المراقبة الجدية، وعدم استشارة المعنيين قبل اتخاذ بعض القرارات.

وكمثال على ذلك، نسوق ماحصل في منطقة غدات واحد، وثلاثة التي تشرف عليها تعاونية التنمية الفلاحية، بقلعة السراغنة حيث تم إنجاز مشروع هام، لكن حصلت فيه مجموعة من العيوب، خلفت آستياءا عميقا لدى المستفيدين منه، مما يحتم إجراد بحث جدي ودقيق في عين المكان للوقوف علي تلك العيوب، لكل ذلك نساءلكم السيد الوزير، ماهي الإجراءات والتدابير ستتخذها وزارتكم، للوقوف علي الخروق التي عرفتها بعض المشاريع الفلاحية الإستعجالية في بعض المناطق من زجل وضع حد لها، ومعالجة المشاكل التي تطرحها حماية للمال العام وإنصاا للفلاحين المعنيين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير الوزير المحترم.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

فعلا فيما يخص، منطقة غدات 1، وهي الوحيدة التي عرفت ذلك، سجلت خروقات حصل تصحيحها منذ سنة 1998، والآن فيما يخص غدات 3 فلا يمكن أن نقول أن هناك خروقات أو تجاوزات، أو عمليات مشبوهة تهم أو تطال هاذ البرنامج الذي يهم كما ذكرتكم 6600 هكتار، فالآن كل التدابير أتخذت من أجل صيانة المال العمومي وسنتعين ليس فقط بخبراء المكتب، بل وكذلك بخبراء مختصين في تقويم العملية الهندسية حت تكون في مأمن من كل تجاوزات يمكن أن تحصل فليطمئن السادة المستشارون، فما حصل من زيغ على الصواب في الماضي قد حصل تصحيحه كذلك، ولا يمكن أن نقول بأن الزمر لازال علي ماكان عليه، فحصل هذا التصحيح، ونحن حريصون كل الحرص على أن لانجد أنفسنا، في مثل ماعرفته المنطقة قبل 1998، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، أخبر السي، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار مولاي المهدي الدرقاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

نشكركم على تفضلكم بهذا الإخبار، وأتمنى أن يحمل ما طرحتموه الفرصة إلى الفلاحين الذين يستفيدون من هذا المشروع، ولكن أنا طرحت مشروع (أقدات) كمثال فقط، ولكن هذه الحالة الموجودة في هذا المشروع هي موجودة في مناطق أخرى. إن السؤال الذي طرحته سؤال عمومي. لذلك، فلكي تعرف الحقيقة لابد من التقصي في عين المكان.

أنا أعرف السيد الوزير، أن تخصصكم يسمح لكم بمعرفة الشيء الكثير عن هذه التقنيات، ولكن وقتكم لا يسمح لكم بالوقوف على الخروق في عين المكان. ولكن أرى من واجبي أن أقترح عليكم مع ذلك أن يعينوا اللجنة لتحقق في عين المكان، وهذا التحقيق يجب أن يتصل بالمعنيين بالمشروع، لاأن يقع تحقيق إداري فقط ولكن يجب الاتصال بالمعنيين، بالمستفيدين من المشروع من المشروع ليشرحوا مدى الخروق التي وقعت، ونحن نتخوف، لا قدر الله، إذا ما وقعت فياضانات أو جاءت أمطار مهولة ، بتخوف من أن تؤدي تلك الخروقات إلى كوارث طبيعية قد يصبح لها طابع وطني هذا هو التخوف الكبير نظرا لأن الإصلاحات التي وقفت فيها خلل فيها إخلال بنيوي ليس الأمر يتعلق بأخطاء تقنية خفيفة ولكنها إخلالات بنيوية.

هذا ناقوس خطير يدقه الفلاحون المعنيون في عين المكان. ولكم واسع النظر في تتبع المشكل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

مأود أن أقوله بعد تقديم الشكر للسيد المستشار على هذه الملاحظات وهذا النوع من الإنذار الذي أثاره، فقط هو أن الأمر على ما يبدو من خلال كلامه يهم المنطقة التي أشرنا إليها أي (أغدات 1 و3)، وليس مناطق أخرى، إذا كان في علم السادة المستشارين أن هناك مناطق أخرى حصل فيها شيء يمكن تشوبه خروقات واختلالات يمكن أن تؤدي إلي ما لا تحمد عقباه. فالرجاء كل الرجاء هو أن يطلعونا على ذلك حتى نقوم بواجبنا نحن بدورنا.

فبالنسبة لمنطقة (أغدات 1 و 3) سنبحث بلجنة لضبط الأمور هناك. يقيني هو أن الأمور سارت على أحسن ما يرام بعد سنة 98، بعد تصحيح ما حصل من تجاوز أو من تسيب، ولا يمكن أن نقول إن الأمر بقي على ما كان عليه من قبل. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، أريد أن أخبر السادة أصحاب الأسئلة التي كانت موجهة إلى السيد الوزير المكلف أن الرئاسة توصلت

برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تخبر بتأجيل هذه الجلسة.

وهما سؤالان. والرسالة هي «يشرفني - عملا بالمادة 300 من النظام الداخلي لمجلسكم الموقر، أن أبلغكم بطلب السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان القاضي بتأجيل الإجابة عن الأسئلة التي تخصه إلى جلسة أخرى موالية».

كذلك أريد بالنسبة للسؤال الذي تقدم به السيد محمد طلحة أنه سيؤجل بطلب من الوزير المكلف بالعلاقات بالنيابة إلى الجلسة المقبلة.

الآن ننتقل إلى السؤال الموالي دائما في ميدان الفلاحة والتنمية القروية، حول رفع الحجز عن حمولات من القمح الطري بالميناء الحبيب النواس، محمد بوصويلي، إبراهيم الحب، أوشطو محمد وعفاف بن بوعيدة

يؤجل؟ يؤجل إلى الجلسة القادمة تفضل في إطار نقطة نظام.

المستشار عبد السلام بروال:

السيد الرئيس، نتأسف على هذه الفوضى ونحتج في الوقت على عدم الإجابة على الأسئلة وعدم إخبارنا بذلك في الوقت، وعلى أن المكتب برمج سؤالا آنيا واحد في هذه الجلسة ثم طرحت فيها مجموعة كبيرة من الأسئلة الآنية... هناك فوضى تامة السيد الرئيس يجب أن ترفع إلى رئاسة المجلس للنظر فيها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس ، نتمنى تحل هذه الأمور في الإجتماع المقبل للمكتب، وأنا معكم في جميع ما قلتم، ونتمنى في اجتماع المكتب المقبل أن نتفادى مجموعة من الأمور ونطلب من السادة المستشارين كذلك أن يساعدوا الرئاسة سواء من ناحية أو من ناحية الأداء بالنسبة لهذه المؤسسة.. هذه هي أمنية الجميع مكتبا ومستشارين.

تفضل السيد الرئيس،

المستشار السيد المعطي بنقدور:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين.

ما كنت لآخذ الكلمة في إطار نقطة نظام ، ولكن الحماس الذي لاحظت أن المستشار المحترم تدخل في إطار نقطة نظام حفزني ودفعني إلى أخذ الكلمة.

يعني هذا الكلام لا يجب أن يوجه إلينا نحن كمستشارين ولا أنتم كأعضاء مكتب، هذه أمور يجب أن تناقش في المكتب وتوضع له حلول هناك في المكتب، نحن صوتنا عليكم واخترنا لكم كمكتب ليقوم بهذا العمل . فإذا كان يجب علينا أن نقوم هنا بعمل المكتب فيلزم علينا أن نغير أعضاء المكتب حتى لنا أن نأخذ طريقا آخر. أما أن يتم التوجه إلينا نحن بهذا النوع من الحماس وبأننا جزءا .. بطبيعة الحال الرئاسة تتحمل كذلك جزءا بإعطاء نقط في غير محلها، فالجلسة منظمة هذه الأمور يجب أن تنظم في إطار ندوة الرؤساء، ولو أن أعضاء المكتب يقعون رؤساء الفرق داخل ندوة الرؤساء ويقولون لنا إن دوركم أنتم رؤساء الفرق هم الترتيب .. وإن شاء الله سنحاول أن ندخل التغيير على النظام الداخلي حتى يبقى لنا في ندوة الرؤساء نوع من التدخل في العمل التسييري.

لذلك أنا أقول إن هذا الكلام الذي وجه إلينا الآن كان يجب أن يعالج في المكتب ويوضع له هناك في المكتب، وليس هنا في هيئة عامة، وحتى هذه نقط النظام، ومنها هذه التي طلبتها أنا فإنها في غير محلها، فمن العار أن نأتي في هيئة ينظمها القانون جلسة دستورية ونبقى نطلب نقط النظام ونتحايل في تحرير أسئلتنا. فإلى متى؟

طلبت نقطة نظام الآن لأنه لا يوجد هناك بث مباشر ،إنما نتذاكر فيما بيننا، فأقول رأفة بنا نحن نركز على الغياب، وأرى أنه من الحرام أن نظل نلح على هذا الكلام نلوم السادة المستشارين ونقول لهم وفي الأخير لابد أن يضطر إلى الخروج والتحرك .. هناك من عنده وازع المسؤولية ويبقى، هناك من يقول ماذا سأسمع؟ أليس من العار علينا سؤال آني واحد في الفلاحة، وبجرة قلم أصبحت هناك مجموعة كبيرة من الأسئلة لتمييع ذلك السؤال، ونحن كتجمعين ترافعنا ولم نضع هذا السؤال الآني لأنه لم يكن واردا في الترتيب الأولي.

رجاء أننا - الرئاسة - نأخذ نوعا من الحزم، فنحن في تساؤلنا نضيع ونترك مجالا للنقد نسمعه من الشارع وفي المقاهي وفي كل مكان. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس هي مداخلته وهذا ما نتمناه جميعا.

تفضل السيد الرئيس.

السيد عبد السلام بروال:

السيد الرئيس في حلبة الأسئلة الشفوية والجلسات المبثوثة تلفزيونيا، والزملاء هاهم حاضرون ويشهدون، لم أكن أرغب أبدا في وضع سؤال ولا أن أعقب ولا أن أظهر في التلفزيون أبدا. لم أضع أبدا سؤالا شفويا أثناء البث التلفزيوني. وإذا أخذت نقطة نظام أخذتها عن حرارة، وأتأسف الزميل رئيس فريق الأحرار، أنا أعتبره جوابا وراء الظل على تدخلي، السيد الرئيس أتوجه لكم بالخصوص، لم أنطق عن الهوى حدنا ساعة إلا ربع تنعقد الجلسة.. رؤساء الفرق لا علم لهم بأن الجلسة ستؤجل دخلنا هنا وفوجئنا بجدول أعمال جديد، أن جدول الأعمال محدد طبقا للدستور وللنظام الداخلي والمكتب فقط هو الذي له الحق في وضعه أضيفت سبعة أسئلة النصف. من أضافها؟ لا أدري.

هل يعقل عقد جلسة بدون أمين؟ اتفقنا على الأمين الذي يحضر هذه الجلسة، فكان يجب أن يقال لنا بأن الأمناء مسافرون ونتدر الحل عندئذ. ولذلك السيد الرئيس، مع كل احتراماتي لكم، فإن سؤالي وتدخلي هو عام ولا أقصد به أحد. وأنا قلتها عدة مرات، أنا عضو في المكتب، أنا خليفة الرئيس، أقول هناك فوضى في التسيير أقولها وأؤكد هناك فوضى في التسيير، كل يفعل ما يريد.

لذلك رجائي، وهذا نداء للجميع أنه إذا فشلنا فعلا فشلنا، وإذا كان ينقصنا دعم فيجب أن يوفر الدعم .. صابونا هذا الشيء ما يمكن يبقى تماما.

أكثر من هذا لابد أن يكون هناك نوع من اللباقة، فلا يجب أن يرد على أحد، فأنا لم أوجه السؤال أي أصد، ولا حق لأحد في أن يرد علي ....

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس ...

السيد الرئيس ... مولاي عبد السلام .. تفضلوا السيد الرئيس.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

سوف السيد الرئيس إلا كان شي واحد مسؤول على هاذ الشي خصنا نعرفوه لأنه اللي واقع أنه أشعرنا داخل الفروق أن هناك قالوا لينا بقدرة قادر هاذاك السؤال المحوري جينا تقدمنا بسؤال القانون الداخلي واضح في السؤال الآني: تيتعرض على الرئاسة، الرئاسة تحيله على الحكومة تقبله أو ترفضه الحكومة قبلته واش غادي تمنعوني من السؤال الآن؟ ويحيوا 7أو8 ولم لا؟ اشكون اللي غادي يمنعكم ما تديروا سؤال آني؟

ولكن باش يجي شي واحد هنا يعطينا دروس ... احنا ثايقين في المكتب وفي الناس اللي كيسيروا في المكتب بما فيهم حتى السيد الرئيس وإلى كانوا شي ناس آخرين عندهم نية أخرى، تكون عندهم الجرأة والشجاعة ويقدموا تعديلات على القانون الداخلي.

السيد رئيس الجلسة:

على أي حال .. غير باش نخبركم ... الله إخليوكم خليون نزيد شوية ... ما كاين البث الآن غادي ندوزوا هذي الأسئلة الباقية، ويمكن لينا انجاوبوا على طرح الآن. تفضل السيد عمر

السيد المستشار عمر الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس. أنا لم أكن لأتدخل لولا تدخلكم الأخير السيد الرئيس بأنه مباشرة بعد التدخل السادة المستشارين ورد السيد الوزير سنفتح هذا النقاش من جديد ما عندنا وقت نضيعوه، ولازالت هناك جلسة عامة تنتظرنا نحن لسنا على استعداد لتضييع الوقت لأننا عندنا أشغالنا.

الأخ المتدخل الأول بغض النظر هل تدخله صحيح أو غير صحيح فإنه أتى بملاحظة أساسية وواقعية، وأتى في نفس الوقت باقتراح قال لنناقش ذلك داخل المكتب مع ندوة الرؤساء أظن أنه يجب علينا أن نقف هنا ويجتمع المكتب، وإذا استدعت الضرورة نطرح نحن في ندوة الرؤساء المشكل، وأرجوكم أن نتجاوز هذه النقطة اليوم ونكمل أشغالنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هناك سؤال أخير حول سياسة الحكومة في التعامل مع آثار الجفاف للمستشارين السادة عقا غازي، محمد تضمانت ومحمد أبو السعود. المحترمين إذن يؤجل إلى الأسبوع المقبل.

باسمكم جميعا أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية على تفضله بقبول جميع الأسئلة الآنية والجواب على الأسئلة الشفهية في هذه الجلسة ونتمنى أنه في الجلسات المقبلة يكون السادةالمستشارين كذلك لأنه حتى نقط النظام أصبح يمرر من خلالها وهذا ما جعلنا نسعى إلى تعديل النظام الداخلي لتفادي هذه الظاهرة. هذا هو الصواب. شكرا للسيد الوزير المحترم. الآن ننتقل إلى قطاع الشبيبة والرياضة والسؤال الأول حول مشروع المركبات الرياضية للمستشار المحترم السيد أحمد المالكي، فليتفضل.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

استبشرت الفعالية الرياضية في الجهة الشرقية بإنشاء المركب الرياضي في إقليم الناضور على إثر تقديم بلادنا ترشيحا لتنظيم كأس العالم 2006، وما زاد فرحة سكان هذه المنطقة تزكية جلالة الملك نصره الله لتصميم هذا المركب خلال زيارته الميمونة لإقليم الناضور وتلته كذلك المشاريع المزمع إنجازها في إطار المخطط الخماسي المقدم من طرف الحكومة.

من السيد الرئيس، تروج أخبار مفادها أن تلك الأرض المخصصة للمركب قد تم تفويتها لجهة لا علاقة لها بهذا المشروع الرياضي لغرض إنجاز مشاريع خاصة، وهو ما استاء له الرأي العام في الجهة الشرقية لما يمثل هذا المشروع من أهمية للنمو في الميدان الرياضي وما يصاحبه من مرافق اجتماعية واقتصادية هامة للسكان.

وسؤالي السيد الرئيس، ما موقفكم السيد الوزير المحترم من هذه الأخبار التي تروج في وسط الرأي العام بالجهة الشرقية؟ وماهي وضعية الأرض المخصصة للإنجاز المشروع؟ وإن كانت هذه الأخبار مجرد مخاوف فمتى سيتم إنجاز المشروع الرياضي الذي يعود بالأمل وشرف الإنطلاقة بالنسبة للمنطقة، علما بأن بلادنا مقبلة على تقديم ترشيحها لاحتضان كأس العالم 2010 حسب ما جاء في تصريحكم وفي المخطط الخماسي للحكومة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة المحترم فليتفضل.

السيد أحمد الموساوي وزير الشبيبة والرياضة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا فيما يخص الأرض المخصصة لبناء مشروع الناضور أقول للسيد المستشار أن وزارة الشبيبة والرياضة لم تصلها أية أخبار في هذا النوع، أقول الأخبار الرسمية طبعا، إذا كانت هناك مخاوف أو إشاعات في إقامة مشروع آخر على هذه الأرض، فأؤكد لكم أن وزارة الشبيبة والرياضة ستكون بالمرصاد بكل صراحة لهذا التوجه وقوية في هذا الصدد بالإتفاق الموقع بين وزارة الشبيبة والرياضة ووزارة المالية ووزارة الداخلية ،الجماعة المحلية المسؤولة على هذه الجهة.

نحن عندنا في إطار الملف الذي كنا أوجدنا لسنة 2006 إتفاق مع جميع الفرقاء ومع جميع الإدارات، وهذا التزام من الحكومة، لأن التوقيع الأخير الذي ذهب إلى الجامعة الدولية لكرة القدم فيه توقيع السيد الوزير الأول على هذه الوثائق كلها. السيد الوزير الأول يلتزم باسم الحكومة المغربية سيحترم متطلبات دفتر التحملات لـ FIFA. لهذا أقرر مرة أخرى أنه إذا كانت هناك أخبار عند السيد المستشار المحترم، فأرجو أن تبلغوها لي كتابة حتى نقوم بالمتعين في هذا الموضوع. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار أحمد المالكي:

السيد الوزير هذه الأرض معروفة عند الخاص والعام، هذه الأرض زولت للمواطنين بـ 55 سنتيم للمتر المربع، 5500 للهكتار. 5000 هكتار. أخذت شركة Sonacide ما أخذت، وبقيت مساحة

أخرى كانت مخصصة للمركب الرياضي 72 هكتار. تلك القطع ذهبت بحيث وتم تحفيظها. بقية الأراضي الموجودة أخذتها شركة La snag، وتم تجهيز وتحفيظها وحصلت هذه الشركة على رخصة من جماعة سلوان. إذن لم يبق هناك متر واحد. السيد الوزير قوموا بالبحث وستجدون أنه لم يبق هناك ولا متر واحد .. هناك وزارة أخرى أخذت المنطقة الصناعة والباقي أخذته شركة (لاسناك) وبثمن من 800 درهم إلى 1380 درهم للمتر المربع.

فإن كان تقويم المركب الرياضي حاليا هو 22 مليون فإن الثمن الجديد سيصبح 5,52 مليار سنتيم على حساب الثمن الذي تبيح به الشركة الآن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

ننتقل الآن إلى السؤال الثاني والأخير، والمتعلق بما تداولته وسائل الإعلام بشأن قرار الجامعة بشأن الإحتراف للمستشارين المحترمين لحسن بيجديكن وعيد السلام بلقشور.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

سؤالي السيد الوزير يدخل في إطار ما راج مؤخرا حول إعلان جامعة كرة القدم في الأسابيع الماضية عن انخراط كرتنا الوطنية في ما يسمى بالإحتراف. حقيقة تداولت هذه النقطة، وصرح السيد رئيس المجموعة الوطنية لكرة القدم، النائب الأول للجامعة الملكية على أمواج الإذاعة بأن الحكومة تعير هذا الإجراء الذي من شأنه أن ينقل الرياضة من الهواية (وهي في الحقيقة هاوية) إلى الإحتراف وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة في قرارها هذا لم تستشر لا المجلس الإستشاري الفيدرالي الذي لم يجتمع منذ أن نشرت لائحة أعضائه في الصحف، الذي من ضمن صلاحيته إبداء الرأي والملاحظة والتوجيه فيما يهم الرياضة. ثم إن رؤساء الأندية لهم رأي في هذا الموضوع ولم يؤخذ برأيهم.

السيد الوزير، سؤالنا هو واقع هذا الأمر ومدى تفاصيله في حالة صحة ما ورد في الصحف وما صرح به نائب رئيس الجامعة هل لدى وزارتكم دراسة معمقة حول ملف الإحتراف وطريقة ووسائل الإنتقال من الصيغة الحالية إلى الصفة الإحترافية خاصة ونحن نعلم أن مستوى كرة القدم الوطنية عرف تدهورا ملحوظا في العشرية الأخيرة، وأن المغرب مقبل إن شاء الله على احتضان كأس العالم. وهذه الأشياء كلها تدعونا إلى أن ننقل كرة القدم عندنا من الورطة التي تعيشها إلى أجواء أخرى نتمنى أن تكون حسنة إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة المحترم فليتفضل .

السيد وزير الشبيبة والرياضة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا فيما يخص الحالة المتدهورة، فعلا كرة القدم، وخاصة البطولة الوطنية،تعيش حالة متدهورة، ولكن.. ما هي الأسباب؟ الأسباب كثيرة جدا، والوقت هنا كما تعلمون لا يسمح ... سأركز فقط على الجانب المادي؟ ستقولون لي ماذا كان من قبل؟ وماذا جد اليوم؟

كما تعلمون مرت كرة القدم في تاريخها في المغرب بنكسة في وقت من الأوقات، واتخذت قرارات أهمها هو قرار ما سمي بالإحتضان. يعني أن عددا من المؤسسات والشركات التابعة للدولة على العموم أخذت على عاتقها مصاريف بعض الفرق حسب المناطق وحسب توزيع المؤسسات على المناطق، إلا أنه في السنوات الأخيرة بفعل الخوصصة فإن بعض المؤسسات لم تعد تابعة للدولة وبمجرد ما وصلتها الخوصصة أصبحت تقلص من المنح التي تقدمها للفرق المحتضنة، وأخذت تتلاشى شيئا فشيئا إلى درجة أن بعض الفرق لم تعد لها أية موارد ... وأغلبية السادة المستشارين هم مسؤولون رؤساء جماعات ويعرفون ما هي المصاريف التي يكلفها كل فريق وخاصة إذا كان في القسم الأول.

ولهذا وقع تلاشي فيما يخص الموارد. وطبعا بماأن الوسائل المالية نقصت فإن المستوى بدأ في الهبوط أيضا، وهو الذي أوصلنا في الحقيقة إلى الحالة التي نحن فيها اليوم.

وكرد فعلي من وزارة الشبيبة والرياضة ومن الجامعة الملكية لكرة القدم كان يلزم أن تفكر في حل جديد لإنقاذ البطولة الوطنية، وبالتالي الفريق الوطني لأن اللاعبين في الفريق الوطني ياتون طبعا من البطولة الوطنية. ولهذا تكونت لجنة وهذا هو بيت القصيد. لحد الآن ليس هناك لا احتراف ولا أي شيء لأن الإحتراف موضوع آخر. موضوع شاسع جدا عند قوانين ويجب أن يبدأ بإعادة النظر في جميع القوانين .. حتى الهيكلة الاقتصادية كلها في البلاد، فالمحترفون عندما تأخذ فريقا مثل ريال مدريد أو برشلونا أو أشياء من هذا القبيل تجد أنه لم يعد فريقا لكرة القدم، بل أصبح شركة متعددة الجنسيات تباع وتشترى بالأسهم وتربح وتفلس، هناك فرق أفلست وأفلست معها شركتها، هناك فرق تتكون ميزانيتها من أرقام خيالية ... هذا هو الإحتراف..

ولكن نحن لا يمكن من جهة أخرى أن نظل نتفرج ونقول إننا لا يمكن أن نصل إلى هذا المستوى .. هناك عدد من الأفكار عند الأخصائيين نحاول فحصها واحدة واحدة، ويمكن أن نمر إلى ما تقترحه La FIFA بالنسبة للدول التي هي مستوانا، أي ما سمي بـ (اللاهواية) يعني نصف - نصف. ونحن تقريبا في هذه الوضعية لأن اللاعبين عندنا الآن كلهم تقريبا يتقاضون أجرة وبطرق غير واضحة جدا، ولكن يجب توضح وتقنن .. إلى آخره المشكل الذي عندنا هو إيجاد الوسائل المالية لمساعدة الفرق، نسمها احترافا أو هواية أو تسمية أخرى لا يهم.. هذا وربما الأمور توسعت بسرعة وتبحر فيها الناس، ولكن نحن تكمل هذه اللجنة إن شاء الله في أقرب وقت عملها سنعرضه على جميع الفرقاء في هذا الميدان وسنأخذ القرارات الصائبة إن شاء الله. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد المستشار، تفضل.

السيد المستشار عبد السلام بلقشور:

نشكر السيد الوزير على طمأنته في هذا الإطار المتعلق بالإحتراف لأنه يتبين أنه على دراية بهذه الأمور. فالإحتراف يتطلب قوانين وأنظمة تضبطه، خصوصا وأنه كما قال، فإن رقم المعاملات فيه يكون كبيرا. فإذا أخذنا ميزانية نادي ما نشيستير نجد أنها تمثل ميزانيات 10 دول أو 11 دولة من دول إفريقيا أو اسيا في ميزانية فريق واحد لكرة القدم.

ولكن تخوف السيد الوزير يبقى قائما لأن الجامعة الوطنية لكرة القدم بدأت في المشروع، وتقول إنها ستقلص هذه السنة عدد الفرق في المجموعة الوطنية الأولى من 16 فريق إلى 12وستنزل 6 فرق إلى القسم الوطني الثاني وسيصعد فريقان، على أساس أن تترك الجامعة 12 فريقا فقط التي هي مستوى عال ويمكن أن تساير البطولة وتساير الإحتراف وتساير تطلعات الجامعة.

ألا يكن اعتبار هذا داخلا في إطار البدء في عملية الإحتراف من الآن؟ هذا تخوف لازال عندنا ونتمنى أن تطمئنونا حوله في تعقيبكم السيد الوزير.

والمسألة الأخرى التي أثارت انتباهنا هي أن هذه الجامعة في حد ذاتها لا تتوفر على صفة النفع العام لا تلزم أحدا، فهذه الأمور إذا لم تتباها الوزارة الوصية ووضعت له قوانين وناقشناها وكانت منظمة لهذا الإطار .. فإن الجامعة ولو قالت ما قالت فإنها لا تلزم أحد في هذا الإطار. وشكرا السيد الوزير، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشبيبة والرياضة:

فعلا أشكر السيد المستشار على هذا الطلب للتعقيب، وفعلا يستحق التعقيب، وفعلا يستحق التعقيب. لحد الآن لتنوير الرأي العام، ليس هناك تعقيب فيما يخص تخفيض عدد الفرق المشاركة من 16 إلى 12. جاءني هذا الإقتراح ورفضناه. فلا يمكننا أن نخفض العدد بهذه الطريقة. يمكن أن نطبقه تدريجيا، ولكن بهذه الطريقة فإنه غير معقول. الوزارة استعملت حقها ورفضت هذا الإقتراح. هذا من أجل طمأنة الرأي العام والسيد المستشار مشكورا على طرحه لهذا السؤال.

لماذا؟ الجامعة بدورها عندها مبررها. الجامعة تقول إنه يجب أن تكون عندنا فرق قليلة وقوية، وحتى تكون قوية لابد أن تتوفر لديها الوسائل. والوسائل القليلة التي عندنا إذا فرقناها على 20 فريقا فلن تعطي أي شيء، ولكن إذا هبطنا إلى 12 فريقا وأعناها بوسائل مادية ملموسة فيمكن أن نتوفر على 12 فريقا جيدا قويا جيدا، وهي التي كانوا يطمحون إليها للاحتراف. من هنا جاءت فكرة الإحتراف

إلى آخره. ولكن قرار الوزارة لم يكن مطبقا لهذا الطرح والآن نحن في طور الدراسة لكي إذا وصلنا إلى تقليص عدد الفرق فإننا سنطبقه على مدة طويلة حتى نرى ماذا ستعطي التجربة سنمكن الفرق عندئذ من الوسائل المادية ولكن بعد أن نلاحظ كيف سيتطورون فإذا أعطت التجربة نتيجة سنقلص، وإذا لم تكن هناك نتيجة فلا داعي للمواصلة.

للتوضيح مرة أخرى، هذه هي الحالة. لحد الآن ليس هناك أي قرار، ويوم يكون هناك قرار فلابد أن نستشير الفرقاء ورؤساء العصب، وحتى رؤساء الأندية المهمة ... إلى آخره

وبين قوسين: تقولون إن الجامعة ليس عندها الحق نحن نتعامل ... هذه يمكن هي الوزارة التي تتعامل مع المجتمع المدني أكثر من جميع القطاعات الأخرى ونزولا عند رغبة جميع الفعاليات التي تنادي بالتعامل مع الجمعيات بالشفافية والوضوح والحرية ومع المجتمع المدني بصفة عامة ... نحن نطبقها ... نترك الجامعات تتحمل مسؤوليتها إن النتائج حققها النادي أو الجامعة ... وعندما تتوعص الأمور فغالبا ما تتقاسم المسؤولية... ونحن نقبل... ليس هناك مشكل. شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس،

السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

باسمكم السادة المستشارين المحترمين نشكر السيد وزير الشبيبة والرياضة على أجوبته على الأسئلة التي طرحت على وزارة الشبيبة والرياضة.

وبهذا نكون قد أنهينا الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية.